الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ /2017

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : …….. / D.S.E / 2017

الموضـــوع

إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005-2016)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : نقود و مالية

إعداد الطالب(ة)

***ملكمي لمياء**

إشراف الأستاذ :

*** صيفي وليد**

http://www.univ-biskra.dz/

السنة الجامعية: 2016_2017

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى التي لا تكفيها كل كلمات الدنيا لإيفائها حقها إلى من غمرتني بحبها وعطفها ودعواتها أمي الغالية حفضها الله

إلى روح والدي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

الى زوجي العزيز و ابنتي قرة عيني "**ليان**" و كل أفراد عائلتي دون استثناء...

إلى صديقاتي الغاليات...

الملخص:

تناولت هذه الدراسة تقلبات أسعار النفط من خلال تسليط الضوء عليها كون صادرات الاقتصاد الجزائري ترتكز بنسبة كبيرة على عائدات النفط، وعليه فان الدراسة الحالية تهدف إلى تحليل تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، و الاجراءات الحكومية الجزائرية المتخذة لمواجهة أزمة انخفاض أسعار النفط، وذلك من خلال دراسة تحليلية، وما توصي إليه هذه الدراسة هو التنويع في صادرات الاقتصاد الجزائري والتوجه إلى القطاعات البديلة (خارج المحروقات) .

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد الجزائري، النفط، سعر النفط، سوق النفط، الاجراءات الحكومية

summary

This study examined the fluctuations in oil prices by highlighting that the Algerian economy exports are based largely on oil revenues. Therefore, the present study aims to analyze the fluctuations in oil prices on the Algerian economy and the Algerian government measures taken to deal with the crisis of low oil prices. and that's through An analytical study, also this study recommended to diversify the exports of the Algerian economy and to move to alternative sectors (outside hydrocarbons).

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطورات أسعار النفط في الفترة 2005-2009	53
02	تطورات أسعار النفط للفترة 2010-2015	55
03	نسبة الايرادات النفطية و الايرادات العادية في اجمالي الايرادات الكلية	58
04	نسبة تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات	59-60
05	تطور الميزان التجاري	61
06	نسبة صادرات قطاع النفط إلى اجمالي الصادرات	64
07	تأثير تطور أسعار النفط على احتياطي الصرف	66
08	تطور سعر الصرف مقابل العملات الرئيسية خلال بداية أزمة النفط في الجزائر	73

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطورات أسعار النفط 2005-2009	54
02	تطورات أسعار النفط 2009-2015	55
03	تطور الصادرات و الواردات 2005-2015	62
04	تطور الميزان التجاري 2005-2015	62
05	تطور صادرات النفط الى اجمالي الصادرات	64
06	تأثير تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف	66

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الاهداء	85
ملخص	85
مقدمة	أ–د
الفصل الأول:عموميات حول النفط	01
تمهيد	02
المبحث الأول: أساسيات حول النفط	03
المطلب الأول:تعريف النفط	03
المطلب الثاني:أنواع النفط	03
المطلب الثالث:خصائص النفط	04
المبحث الثاني:ماهية سعر النفط	05
المطلب الأول:تعريف سعر النفط	05
المطلب الثاني:أنواع سعر النفط	06
المطلب الثالث:آلية تسعير النفط	07
المبحث الثالث:أهم الفاعلين في الصناعة النفطية العالمية	09
المطلب الأول:الشركات الاحتكارية الكبرى	10
المطلب الثاني:الشركات المستقلة	10
المطلب الثالث:الشركات الوطنية	10
خلاصة الفصل الأول	
الفصل الثاني:تطور صناعة النفط في ظل الأزمات السعرية	13
تمهيد	14
المبحث الأول:خصائص طلب و عرض النفط	16
المطلب الأول:خصائص العرض على النفط	16
المطلب الثاني:خصائص الطلب على النفط	23
المبحث الثاني:مفهوم الأزمات السعرية	28
المطلب الأول:آثار الاقتصادية للأزمات السعرية عند ارتفاع الأسعار	28
المطلب الثاني:آثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الكلي	33
المبحث الثالث:اجراءات الشركات النفطية في أسعار النفط	35
المطلب الأول:استراتيجية الشركات النفطية في توجيه السوق	36

المطلب الثاني:نظام الكارتل و آلياته	40
المطلب الثالث:أدوات احتكار السوق النفطية	44
خلاصة الفصل الثاني	50
الفصل الثالث: تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية و الاجراءات الحكومية المتخذة 2005-2016	51
تمهيد	52
المبحث الأول:تطورات أسعار النفط في الفترة 2005-2015	53
المطلب الأول:تطورات أسعار النفط للفترة 2005-2009	53
المطلب الثاني:تطورات أسعار النفط للفترة 2009-2015	54
المبحث الثاني:انعكاسات تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الأساسية في الجزائر	56
المطلب الأول:أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة و الميزان التجاري	57
المطلب الثاني:أثر تقلبات أسعار النفط على حجم احتياطي الصرف	65
المبحث الثالث:الاجراءات الحكومية الجزائرية للحد أزمة انخفاض سعر النفط و التنبؤات طويلة الأجل لسعر النفط	67
المطلب الأول:الاجراءات الحكومية الجزائرية للحد من أزمة انخفاض أسعار النفط	67
المطلب الثاني: التنبؤات طويلة الأجل بأسعار النفط	76
خلاصة الفصل الثالث	78
الخاتمة	79
قائمة الجداول	80
قائمة الأشكال البيانية	81
قائمة المراجع	82
الفهرس	85

مقدمة

يعتبر النفط موردا حيويا ناضبا و مصدرا للدخل القومي بالنسبة للعديد من الدول في العالم، بحيث هو مرتبط أساسا بالأمن الوطني للدولة وقوتها وهيبتها، خاصة تلك الدول التي يرتبط دخلها العام بما تجنيه من ضرائب ودخل قومي عام يعتمد على عائدات النفط، والتي يؤدي انخفاضها إلى اختلالات في اقتصاد تلك الدول بما يهدد وحدة كيانها وسيادتها، فالنفط مر بعدة محطات تعبر عن تطور السوق النفطية، فمع بداية الصناعة النفطية عرفت السوق بسوق احتكار القلة تمثلت في سيطرة الشركات العالمية الكبرى على النفط والتحكم في تسعيره و ذلك مكنها من الحصول على الثروات النفطية بأقل سعر، ما حتم على الدول المنتجة للنفط اتخاذ موقف موحد نتج عنه انشاء منظمة الأوبك والتي تهدف إلى التأثير في أسعار النفط والسيطرة على ثرواتها، لتشهد السوق النفطية دخول أطراف جديدة تمثلت في الشركات المستقلة إلى جانب منظمة الأوبك بالإضافة إلى ظهور الوكالة العالمية للطاقة وهذا أدى إلى إضعاف و تراجع دور الشركات العالمية الكبرى لتصبح سوق النفط يتحكم فيها كل من المنتجين والمصدرين، بينما آلية التسعير أصبحت تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب.

عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات كبيرة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا إذ أن ثروة النفط جعلته يتخبط وغير مستقر، ومنذ مطلع 2014 بدأت تتهاوى أسعار البترول حيث جعلت الاقتصاد الجزائري يمر بأزمة مالية خانقة، نظرا لعدم وجود بدائل من الصادرات الأخرى خارج قطاع المحروقات، هذا الانهيار في الأسعار جعل العديد من المتغيرات الاقتصادية تتأثر مثل معدلات التضخم، معدلات البطالة، الميزانية العامة، الميزان التجاري، أسعار الصرف...إلخ، وللأن سعر الصرف يتأثر باحتياطي العملات الأجنبية ونتيجة لتأثر عائدات الريع البترولي تأثرت حصيلة التعاملات من العملات الأجنبية وهذا أثر على العملة الجزائرية بالسلب حيث تهاوت أسعار صرف العملة الجزائرية تجاه العملات الأجنبية الأخرى في منتصف سنة2015 .

ان الوضع الحالي المتسم بانخفاض أسعار النفط بداية من 2014، يحتم على الجزائر اتخاذ اجراءات وايجاد بدائل لتجاوز الأزمة النفطية الحالية وما تسببه من عجز في الميزانية العامة، وبهدف الخروج من دائرة الريع

النفطي، من اجل ذلك تحاول الجزائر وضع حلول لتخفيف عجز على الخزينة العمومية، وباعتبار الجزائر لديها إمكانيات ومقومات بشرية وطبيعية، وتحتل المرتبة 10 عالميا والاولى افريقيا من ناحية المساحة.

وعليه سوف يقوم بحثنا على السؤال الرئيس التالي:

ماهي انعكاسات تقلبات أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية الأساسية للفترة 2005-2015 و ما الاجراءات الحكومية الجزائرية المتخذة لتجاوز الأزمة النفطية للفترة 2014-2016 ؟

الاسئلة الفرعية:

-ما هي خصائص طلب و عرض النفط

-ما هي الآثار الاقتصادية للأزمات السعرية على توازن سوق النفط

-ماهي اجراءات الشركات النفطية للتحكم في أسعار النفط

-ما هي انعكاسات تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الأساسية في الجزائر

-ما هي اجراءات الحكومة الجزائرية للحد من أزمة انخفاض أسعار النفط

فرضية الدراسة:

-انخفاض أسعار البترول يؤثر على الاقتصاد الجزائري

مبررات اختيار الموضوع:

يحتل النفط دورا رئيسيا في النشاط الاقتصادي بالاضافة لكونه يمثل ظاهرة جد معقدة تثير الكثير من الاهتمام و أكثر المواضيع جدلا في الوقت الحالي.

أهداف الدراسة:

*التعرف على النفط

*التعرف على انعكاسات الأزمات السعرية على توازن سوق النفط

*التعرف على انعكاسات تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الأساسية في الجزائر

*ابراز اجراءات الحكومة الجزائرية للحد من أزمة اخفاض أسعار النفط

دافع الدراسة:

* رغبة شخصية في دراسة موضوع يخص الاقتصاد الجزائري

***منهج الدراسة:**

تناولنا في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال مدخل لعموميات حول النفط و مفهوم الأزمات السعرية، بالاضافة الى جمع البيانات و تحليلها بشكل من التفصيل و الذي يعتبر الأنسب في تحليل العلاقة بين تغيرات أسعار النفط و المتغيرات الاقتصادية الأساسية في الجزائر.

الدراسات السابقة:

***انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، من اعداد الطالب بوجمعة قويدي لسنة 2009 ، تخص نقود و مالية، جامعة الشلف

***أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2010 على اقتصاديات النفطية**، دراسة حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة 2012/2001 من اعداد الطالب عبد الله جامع

* **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2011، من اعداد الطالب داود سعد الله

* **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال البرامج التنموية، 2001-2014** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2013-2014 من اعداد الطالب مختار عصماني

صعوبات الدراسة:

إن الصعوبات التي تلقيناها في إنجاز هذه الدراسة لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

-جل المراجع التي تتناول أسعار البترول لا تواكب التطورات الحديثة.

- نقص المراجع المتعلقة بهذه الدراسة في المكتبات الجامعية.

هيكل الدراسة:

من أجل الاجابة على الاشكالية المطروحة قسمنا دراستنا الى 03 فصول حيث تناولنا في الفصل الأول ماهية كل من النفط و سعر النفط بالاضافة الى أهم الفاعلين في الصناعة النفطية العالمية، أما الفصل الثاني تطرقنا الى خصائص طلب و عرض النفط، مفهوم الأزمات السعرية و أثرها على توازن السوق بالاضافة الى اجراءات الشركات النفطية للتحكم في أسعار النفط، أما فيما يخص الفصل الثالث، فتطرقنا الى تطورات أسعار النفط و تقلباتها على المتغيرات الأساسية في الجزائر، بالاضافة الى الاجراءات الحكومية المتخذة و التنبؤات طويلة الأجل لسعر النفط

الفصل الأول

عموميات حول النفط

تمهيد:

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، فقد لعب دورا مؤثرا فعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية، الاقتصادية والدولية، وباعتباره مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة له ومادة أساسية من فروع الصناعات التحويلية، وأنه سلعة استراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب.

ولذلك قمنا بتخصيص هذا الفصل إلى توضيح:

المبحث الأول: أساسيات حول النفط

المبحث الثاني: ماهية أسعار النفط

المبحث الثالث: أهم الفاعلين في الصناعة النفطية العالمية

المبحث الأول: أساسيات حول النفط

يعد النفط عنصر أساسي في اقتصاديات العديد من الدول، باعتباره أحد المصادر الرئيسية للطاقة، التي تعتبر عنصر ضروري لكل الأنشطة الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف النفط

باعتبار النفط أهم ركائز اقتصاديات الدول، وجب التطرق لتعريفه:

-النفط الخام عبارة عن خلائط معقدة جدا، وتتنوع بشكل كبير من منطقة لأخرى، فلكل منها تركيبة فردية خاصة لها، ولا يمكن أن تتماثل بدقة مع أي نفط خام، و تختلف عن بعضها البعض في الخواص الكيميائية و الفيزيائية[1]

-هو بسيط من حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين و الكربون، و مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منها[2] .

المطلب الثاني: أنواع النفط

يتناول المطلب ذكر أنواع النفط:

حيث تحدد أنواعه تبعا لنسبة المركبات الهيدروكربونية الداخلة في تركيبها، و على درجة تعقيد هذه المركبات و قد تم تصنيفها الى:

[1] محمد الكناني و سعود الدريس، **تحرير البترول**، مطابع مدينة الملك عبد العزيز، معهد البحوث البتروكيمياوية، السعودية، 2001، ص 05

[2] أمينة مخلفي، **محاضرات في مدخل الى الاقتصاد البترولي**، الجزء الأول، تخصص اقتاد و تسيير بترولي، جامعة ورقلة، 2013-2014 ، ص 06

***خامات خفيفة:** تحتوي على نسبة عالية من المركبات الخفيفة التي يتكون منها البنزين و الكيروسين بينما على نسبة منخفظة من زيت الوقود الثقيل.

***خامات متوسطة:** تحتوي على مزيج من الخامات الخفيفة و الثقيلة.

***خامات ثقيلة:** تحتوي على نسبة عالية من المركبات الثقيلة التي يتكون منها زيت الوقود و نسبة منخفضة من المركبات الخفيفة، و تعتبر الخامات النفطية التي تتراوح كثافة API• لها بين 10 و 15 أما خامات ثقيلة، فتعتبر خامات خفيفة تتميز بانخفاض المواد الاسفلتية و الخامات النفطية التي تتراوح كثافة API لها 37 و 45 منها بينما تحتوي على نسبة عالية من المنتجات الحقيقية و الزيوت الثقيلة التي تمثل 20% الى 40% مثالها النفط الجزائري، الليبي، و بعض من أنواع النفط الاماراتي.[1]

المطلب الثالث: خصائص النفط

يتميز النفط بالخصائص التالية :[2]

*تركيبه الكيماوي فريد حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد،

*يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام الى التقليل من حدوثه و تخفيض سعره لان احتراقه مع البنزين يؤديه الى التلوث،

*النفط مادة استراتيتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية و السياسية،

*النفط مصدرا نابضا يتناقص بكثافة استعماله،

• American petrolem institute (API)

[1] عبد المالك مياني، **الاقتصاد العالمي للمحروقات " النفط و الغاز الطبيعي"**، رسالة مقددمة لنيل شهادة الماجيستير" في العلوم الطبيعة، جامعة الجزائر، 2007، ص21

[2] مديحة الحسن الدغيدي، **اقتصاديات الطاقة في العالم و موقف البترول العربي منها**، دار الجيل، لبنان، 1992، ص 50 ص51

*تبلغ المشتقات النفطية حوالي 80000 منتجا،

*النفط هو المصدر الرئيسي للطاقات،

*النفط صناعة من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية.

المبحث الثاني: ماهية أسعار النفط

يعتبر موضوع تسعير النفط من أكثر المواضيع اثارة للجدل و احاطة بالغموض و السرية، لذلك وجب التعريف بالسعر النفطي و أنواعه في السوق النفطية اضافة الى تطوره.

المطلب الأول: تعريف سعر النفط

عبارة عن:

*قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معه من خلال هذا التعريف فان سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود [1] .

*سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة و الذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل اقتصادية [2] .

-بناءا على ذلك يمكن القول أن سعر النفط ما هو الا تعبير عن قيمة السلعة النفطية بوحدة نقدية معينة و في فترة زمنية معينة.

[1] بوجمعة قويدي، **انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص نقود و مالية، جامعة الشلف، 2008-2009، ص34

[2] عبد الله جامع، **أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2010 على اقتصاديات النفطية**، دراسة حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة 2012/2001، ص 03

المطلب الثاني: أنواع سعر النفط

ان المتتبع لأسعار النفط و تطوراته يوقن أن سعر النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة، انما كان يتم وفقا لمصالح الشركات النفطية، مما ساهم في تعدد أشكاله حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة هذه الشركات و يمكن أن نميز بين أنواع السعر النفطي كما يلي:

أولا: الأسعار المعلنة

و يقصد بها أسعار النفط المعلنة رسميا من قبل الشركات النفطية في السوق حيث يمكن القول أن الأسعار المعلنة ما هي الا أسعار نظرية لا تساوي حقيقتها أسعار النفط، بل تقوم بفرضها الشركات، و يتم احتساب و تحديد ضرائب الدول المنتجة له.

ثانيا: الأسعار المتحققة

هي عبارة عن الأسعار المتحققة لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع و المشتري كنسبة مئوية لخصم من السعر المعلن أو التسهيلات في شروط الدفع، و السعر المتحقق فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري[1].

ثالثا: سعر الاشارة

و يسمى بالانجليزية reference prices، ترى الدول النفطية استعمال سعر الاشارة دعما لمداخيلها، حيث أنه أقل من السعر المعلن و أكبر من السعر الفعلي (الحقيقي)، و يحسب بالرجوع الى السعر الرسمي و السعر الفوري لعدة سنوات[2].

---

[1] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 197، 192

[2] بنين بغداد، **نمذجة قياسية لدراسة أسعار البترول، الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 21،20

رابعا: سعر الكلفة الضريبية

أخذت به الشركات النفطية العاملة على الأراضي النفطية، حيث تقوم باستخراجه، ومن ثم شرائه من الدولة صاحبة هذه الأراضي بسعر يعادل الكلفة الانتاجية مضافا اليها عائد الحكومة و هو الضريبة على الدخل، فهو يعتبر السعر الذي تتحرك به بقية الأسعار الأخرى في السوق النفطية[1]

خامسا: السعر الفوري

نقصد به تجسيد قيمة الوحدة النفطية بوحدات نقدية معلومة خلال زمن محدد، كما أن السعر الفوري ليس مستقرا بسبب ارتباطه بمقدار الاختلال و عدم التوازن بين العرض و الطلب النفطي [2]

سادسا: السعر المستقبلي

هو ذلك السعر المتحصل عليه في سوق البورصات أو سوق العمليات الآجلة بالاعتماد على السعر الفوري و الأسعار المعلنة، و يسلم المشتري النفط المتعاقد عليه، و يتم ذلك بالسعر المتفق عليه مسبقا يغض النظر عن الأسعار السائدة عند الاستلام.

المطلب الثالث: آلية تسعير النفط

لقد كان التصحيح السعري 1973 نقطة تحول كبير في تاريخ الصناعة النفطية، إذ قررت الدول المنتجة للنفط أن تخفض نسبة الإنتاج وٍ اقامة حصار نفطي على الدول المعادية لها والمساندة لاسرائيل، وهنا تم إستخدام النفط كسلاح ضد هذه الدول ولذلك كان التمييز بين مرحلتين هما[3] :

[1] المرجع السابق، ص 21
[2] المرجع السابق، ص22

أولا :تسعير النفط قبل التصحيح السعري 1973 م

تميزت هذه المرحلة بانفراد الشركات الكبرى بالتسعير وكان أحد أهم أهدافها استمرارها وسيطرتها على الصناعة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل فرعية:

-التسعير حسب نظام نقطة الأساس الوحيدة:

كانت أسعار النفط تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك نقطة الأساس الوحيدة وقد كرست اتفاقية أكناكري 1928 والتي انبثق عنها كارتل شركات النفط الكبرى حيث أكدت أن الأسعار تتحدد بموجب أسعار خليج المكسيك، وهذا نتيجة لاعتبار الولايات الأمريكية كانت أكبر منتجي ومصدري النفط في العالم في هذه الفترة.

-مرحلة نقطة الأساس المزدوجة:

بموجب هذا النظام الجديد تمت اضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج إضافة إلى نقطة خليج المكسيك فكان نفط الخليج العربي يحسب على أساس خامات خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضافا إليه أجور الشحن الحقيقية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الإستهلاك

-التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار :

سعت معظم الدول لتحسين شروط التعامل في النفط ووضع حدا للتحكم الاحتكاري للشركات الكبرى وبالأخص في الأسعار للتأثير المباشر في العائدات النفطية.

ثم جاءت التخفيضات من جانب الشركات عامي 1959 و 1960 لتعجل اتخاذ الحكومات المنتجة موقفا موحدا تمخض عنه إنشاء الدول المصدرة للنفط منظمة الأوبك، وكان الهدف منه هو منع أسعار النفط من الانخفاض

مجددا على أن يتم تحديد السعر وفقا للتشاور بين الدول المنتجة والشركات الكبرى وهذا ما حدث في 1960 عند تثبيت السعر المعلن للنفط ولأكثر من 10 سنوات بعد ذلك.

ثانيا :تسعير النفط بعد التصحيح السعري 1973 م

لم تكن أسعار النفط قبل 1973 تخضع لعوامل العرض والطلب، وكان التسعير يخضع للولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان سعر النفط يفتقد للمعنى الاقتصادي لمفهوم السعر ونتج عن هذه السياسة :

-لم تكن الأسعار تعكس حقوق الدول التي تمتلك منابع النفط، ولكنها كانت تعكس سيطرة الشركات الكبرى.

-لم تواكب أسعار النفط التغيرات في المستويات العامة للأسعار.

لذا أخذت منظمة الأوبك في أكتوبر 1973 زمام المبادرة في تحديد سعر النفط وعائدات الحكومات دون الرجوع إلى الشركات وقد قامت باتخاذ قرار زيادة السعر إلى 10,34 دولار للبرميل حيث كان السعر لا يتجاوز 3.5 دولار للبرميل في أوائل سنة 1973 .

ولكن بسبب الفوضى التي عرفتها منظمة الأوبك وتعارض مصالح الدول الأعضاء تراجعت سيطرة منظمة الأوبك في مجال التسعير وفتح المجال أمام ميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار النفط ليصبح بذالك السعر يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب عليه.

المبحث الثالث: أهم الفاعلين في الصناعة النفطية العالمية

ترتبط الظاهرة النفطية و التي هي وليدة القرن 20 بالأطراف الفاعلة و التي بدأت بالاحتكار المطلق، ثم التنوع حيث ظهر فيما بعد فاعلون جدد خارج السيطرة الاحتكارية متمثلة في الشركات المستقلة و في مرحلة لاحقة الشركات النفطية الوطنية التي جاءت لترعى مصالح الدول الأعضاء.

المطلب الأول: الشركات الاحتكارية الكبرى

تختلف سوق النفط عن غيرها من الأسواق الكثيرة من السلع الأولية الأخرى في كونها سوق لاحتكار القلة و تسمى أيضا بسوق منافسة القلة أي أن قلة من المنتجين يتنافسون في الانتاج بحيث يكون لكل مشروع دور في تحديد الإنتاج الكلي و بالتالي في تحديد الثمن، حيث سيطر على السوق عدد من الشركات الكبرى وفق لنظام كارتل • على عمليات الانتاج و التكرير و النقل و التسويق، أي أنها سوق لاحتكار القلة[1].

المطلب الثاني: الشركات المستقلة

هي شركات أصبحت تتمتع بمكانة وطنية بارزة في الدول المستهلكة للنفط، بعد أن كانت الدول المنتجة تملكها و تسيطر عليها بشكل كبير مع سيطرتها على انتاج النفط، الا أن خصخصة بعض تلك الشركات جزئيا أدى الى نقلها لشركات خاصة[1] ، ما اعطاها القدرة على المفاوضة لم تكن تكن موجودة قبل ذلك، حيث تمكنت من الحصول على تراخيص استغلال النفط في الدول النفطية بواسطة منحها شروط أفضل من الشركات الاحتكارية لتمارس نشاطها ضمن الدول المضيفة تحت اتفاقية المشاركة، و مع أن الشركات المستقلة بدأت نشاطها بصورة

• يقصد بكارتل في صناعة البترول اتفاق شركات الكبرى على السيطرة على العمليات اللحقة و السوق الفورية من خلال الاشتراك في توسيع السيطرة على الاحتياطات البترولية.

[1] داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2011،2012، ص60

[1] قصي عبد الكريم ابراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2010، ص72

متواضعة، الا أنه فيما بعد تزايدت امكاناتها الفنية و الاقتصادية و تنوعت، تكاملت و توسعت في نشاطاتها النفطية محليا و عالميا مما حولها الى قوة جديدة في استغلال الثروة النفطية و مؤثرة في سوقها الدولية[1]

المطلب الثالث : الشركات الوطنية

عرفت سنوات الخمسينات أزمة حقيقية بين دول المنتجة للنفط خاصة العربية منها و الشركات الاحتكارية، حيث تعلق محور الخلاف أساسا بمطالبة الدول المنتجة للنفط بتحسين مداخيلها من العوائد النفطية، الا أن هذه الشركات لم تعطي أهمية لذلك، وواصلت استغلال الموارد النفطية لهذه الدول و من هنا تشكلت الشركات الوطنية لهذه الدول المنتجة [2]

[2] عبد الله جامع، مرجع سابق، ص79

[1] بوجمعة قويدي قويشح، مرجع سابق، ص53

خلاصة الفصل الأول:

من جملة الاستنتاجات المتوصل اليها ما يلي:

*النفط له أهمية اقتصادية و اجتماعية و سياسة كبيرة حيث جعلت منه سلعة استراتيجية، فهو سائل مكون من خليط مركبات عضوية تتكون أساسا من عنصري الكربون و الهيدروجين.

* بسبب الفوضى التي عرفتها منظمة الأوبك وتعارض مصالح الدول الأعضاء تراجعت سيطرة منظمة الأوبك في مجال التسعير وفتح المجال أمام ميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار النفط ليصبح بذالك السعر يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب عليه.

* ترتبط ظاهرة النفط بالأطراف الفاعلة و التي بدأت بالاحتكار المطلق ثم التنوع، حيث ظهر فيما بعد فاعلون جدد خارج السيطرة الاحتكارية المتمثلة في الشركات المستقلة، ثم الشركات النفطية الوطنية، و تعتبر هذه الشركات أهم الفاعلين في الصناعة النفطية العالمية.

الفصل الثانـي

تطور صناعة النفط في ظل الأزمات السعريـة

تمهيـــــد

ننظر إلى صناعة النفط العالمية على أنها المصدر الرئيسي للطاقة في العالم مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى كالفحم والطاقة النووية والطاقة المتجددة، ومن المتوقع لها أن تبقى كذلك خلال العشرين سنة القادمة ،إن الخوض في دراسة مسائل مرتبطة باختلال التوازن في سوق النفط يتطلب منا تفصيلا وافيا في خصائص ومميزات عرض وطلب النفط، لأنها تختلف إلى حد بعيد عن خصائص مثيلاتها من المواد الأولية الأخرى فضلا عن أهميتها السياسة والأمنية.

وبصفة متصلة من المنتظر أن تفيدنا دراسة خصائص العرض والطلب في صناعة النفط في الكشف وفهم أسباب التقلبات الحادة في أسعار النفط، فضلا عن تفسير صعوبة بلوغ مستوى التوازن العام في السوق. وفي سياق آخر، تبين أن صناعة النفط تخضع لتطورات مستمرة منها ما هو هيكلي كإنشاء منظمة الأوبك والوكالة الدولية للطاقة اللذان يهدفان في الأساس إلى محاولة التأثير على آلية تحديد الأسعار في السوق من أجل تحقيق مصالحهما .ومنها ما هو فرعي أو ثانوي مثل الأزمات المالية والاقتصادية التي يخضع لها النظام الرأسمالي بصفة دائمة والتي بدورها تؤثر على سوق النفط، فضلا على التغيرات الجيوسياسية والأمنية، ومن ثم يكون من المنطقي تضمين دراستنا المتعلقة بالتطور التاريخي لصناعة النفط في ظل الأزمات السعرية الإجراءات والسياسات التي تعتمدها الدول المستهلكة والشركات العاملة بهدف استغلال أو مواجهة الظروف القائمة بحسب طبيعتها لتحقيق مصالحها، سواء بتأمين إمداداتها من النفط بأسعار معقولة وتعظيم أرباحها أو بهدف تحجيم المخاطر.

بناء على ما سبق تفصيله سوف نقسم الفصل الثاني أي دراستنا لتطور التاريخي لصناعة النفط في ظل الأزمات السعرية إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول :خصائص طلب وعرض النفط

المبحث الثاني :مفهوم الأزمات السعرية وأثرها على توازن سوق النفط

المبحث الثالث :إجراءات الشركات النفطية للتحكم في أسعار النفط

المبحث الأول :خصائص طلب وعرض النفط

سوف نقوم بالكشف من خلال هذا المبحث على خصائص النفقات في الصناعة العالمية للبترول والنفقة على المستوى الكلي للصناعة بالإضافة إلى النفقات على مستوى الحقل•، هذا من جانب العرض أما من جانب الطلب فسنقوم بدراسة محددات الطلب والعلاقة بين الطلب على النفط وسعر الزيت الخام وأخيرا ميزة الطلب على نفط الأوبك مقارنة مع الطلب على بترول الدول المصدرة خارج الأوبك.

المطلب الأول :خصائص دالة عرض النفط

يتكون منحنى عرض أي منتج من ترتيب جميع الموارد الممكنة من أدناها نفقة إلى أعلاها نفقة، لكن هناك القليل من هذه الموارد التي تكون ذات جدوى اقتصادية، بمعنى يتطلب أن يتساوى سعر العرض التنافسي في نفقة الإنتاج مع سعر السوق بحيث يشمل العرض التنافسي هذه النقطة وجميع النقاط التي تقع أدناها** ، أما ما هو أعلى سعرا من هذه النقطة فيعتبر غير مجدي اقتصاديا بافتراض تحقق شروط المنافسة الكاملة.

إن عرض النفط يختلف عن عرض بقية المواد الأولية الأخرى حيث تتميز النفقات في صناعة النفط بمميزات خاصة ، بالإضافة إلى أن قرارات الإنتاج في هذه الصناعة مرتبطة بعوامل غير اقتصادية في كثير من الأحيان، الأمر الذي يجعل التنبؤ بعرض النفط صعب[1].

*وتسمى أيضا نفقات التشغيل إذ يوجد حقول تتدفق تلقائيا ولا تتطلب نفقات كبيرة لتشغيلها بينما يوجد حقول قديمة تتطلب نفقات تشغيل معتبرة بسبب تراجع إنتاجها.

** السعر التنافسي يمثل تكلفة المنتج التي تشمل على جميع نفقات الإنتاج دون الإعانات أو الدعم" المنافسة الكاملة."

[1] الدوري أحمد، مرجع سابق ، ص13

أولا: مفهوم النفقة في الصناعة النفطية

تعتبر النفقة من المحددات الأساسية للعرض حيث أن منحنى العرض هو نتيجة اشتقاق منحنى النفقة الحدية لذلك من الضروري عند دراسة عرض النفط دراسة النفقة في الصناعة العالمية للنفط، حيث هناك عدد من الملاحظات المتعلقة بالنفقة في صناعة النفط تتطلب منا توضيحها قبل دراسة النفقة في صناعة البترول:

-القرارات التي يمكن اتخاذها في صناعة النفط تعتمد كلها على النفقة التقديرية وليس على النفقات التاريخية *، فتخصيص مبالغ معينة للبحث عن البترول في منطقة معينة لا يتوقف على النفقة التاريخية في منطقة أخرى لأنه من النادر جدا إيجاد منطقتان متشابهتان في جميع الظروف.

- صعوبة المقارنة بين المستخدم والمنتج، حيث يترتب على ذلك صعوبة المقارنة بين السعر والنفقة لكل وحدة من الوحدات المنتج، حيث يتطلب المنتج في مرحلة البحث والكشف عن الاحتياطات (مرحلة التنمية) تحقق وجودها وتحديد حجمها، أما في مرحلة الإنتاج فيتم تحويل الاحتياطي إلى منتج نهائي أو كامل الصنع وهو الزيت القابل للتسويق، ولكن يصعب في الواقع وضع حدا فاصلا بين نفقات الاستكشاف ونفقات التنمية،

إذ تمثل الأخيرة إختبار مدى إمكانية إستغلال الحقل لأغراض تجارية بالإضافة إلى عمليات رفع أو الحفاظ على الطاقة الإنتاجية للحقول، كما أن هناك صعوبات تعترض إجراء المقارنة بين المنتج والمستخدم فيها مثل الزيادة أو النقص في حجم الاحتياطات، وفي ضوء هذه الصعوبات فإن الناتج في سنة معينة يجب أن ينسب إلى المستخدم في سنوات سابقة، أي ينبغي مقارنة السعر والنفقة وما يحدث بينهما من تغيرات ضمن إطار سنوات متعددة، وبالتالي لا يمكن حساب النفقة للوحدة بدرجة معقولة إلا بعد مرور سنوات من استغلال الحقل.

- في الحالة العادية لمنشأة تستخدم مدخلات متجددة لا يؤثر قرارات زيادة الإنتاج الحالي على نفقات الإنتاج في المستقبل إذ يتكون السعر من النفقة الحدية للإنتاج، أي من رأسمال العمل والنفقات المادية لإنتاج الوحدة

*بمعنى أن قرارات الاستثمار في صناعة النفط تتخذ بناء على النفقات التقديرية على خلاف القرارات الخاصة بالمواد الأولية الأخرى

الأخيرة من الناتج .لكن في الحالات التي تتضمن استخدام منتجات غير متجددة أو ناضبة سوف يؤدي قرار إنتاج برميل النفط اليوم إلى عدم إمكانية إنتاجه في وقت آخر في المستقبل، أي أن قرار الإنتاج اليوم يترتب عليه نفقة الفاقد والتي يتضمنها سعر النفط بالإضافة إلى تكلفة الإنتاج كما تسمى أيضا بنفقة الفرصة البديلة[1].

ثانيا: النفقة على المستوى الكلي للصناعة

لقد انقسم الاقتصاديون في مجال تقدير النفقة في صناعة النفط العالمية إلى اتجاهين، الأول يبين أنها صناعة متناقصة النفقات، والثاني صناعة متزايدة النفقات.

أ-صناعة النفط صناعة متناقصة النفقة:

تبنى هذا الاتجاه عدد من الاقتصاديين العاملين في مجال صناعة النفط حتى عارضه أديلمان في دراسته عام 1973، تعتبر الصناعة متناقصة النفقة في النظرية الاقتصادية إذا كان منحنى النفقات المتوسطة ينحدر إلى الأسفل بصفة مستمرة في المدى الطويل، بمعنى توزع النفقات الثابتة الكلية على عدد متزايد من الوحدات المنتجة، من الممكن أن يوجد تناقص النفقات في ظل الاحتكار أو في ظل تنافس القلة، لكن لا يوجد في ظل المنافسة الكاملة إلا بصفة مؤقتة، وذلك لأنه إذا خضعت الصناعة للمنافسة الكاملة وأصبح عدد من المنتجين كبيرا فإن الصناعة لابد وأن تنتهي بخسارة وبوجود طاقة إنتاجية فائضة ، فالمنتج الفرد في ظل المنافسة يواجه طلبا كامل المرونة وسعرا للسوق لا يمكنه أن يؤثر فيه بزيادة إنتاجه، وطالما أن زيادة الإنتاج تؤدي إلى انخفاض النفقة حسب اقتصاديات الحجم مع ثبات السعر فإن كل منتج يستطيع أن يزيد من أرباحه بزيادة الإنتاج ، فإذا لم يتوقف منحنى النفقة المتوسطة عن الانحدار فإن الصناعة لابد وأن تتجه إلى بناء طاقة إنتاجية تدفع إلى السوق بكميات تزيد عن الطلب الكلي، ومن ثم تنخفض الأسعار إلى الحد الذي يرغم فيه

[1] Europe stratégie analyse financière Les enjeux et les impacts de l'essor des gaz non conventionnels ,1995(GNC) sur le marché de l'énergie. Paris, Eurostaf,

المنتجون الصغار على الخروج من السوق، لكن في الصناعة المتناقصة النفقة لا تبلغ بخروج عدد من المنتجين حالة التوازن الكامل والمستمر إلا عن طريق إحدى الآليتين:

-إما أن يختفي جميع المنتجين ما عدى منتج واحد.

-أو أن يتخلى جميع المنتجين عن استقلالهم ويندمجوا في شركة واحدة، من خلال ما يسمى باتفاقية الإبقاء على حجم العرض عند سعر يسمح بتحقيق أرباح للجميع.

في هذه الحالة تعرف في النظرية الاقتصادية بالاحتكار الطبيعي، أي أن المنافسة لابد أن تتلاشى في الصناعات ذات النفقات المتناقصة ليحل محلها الاحتكار، وهو الحل الوحيد الذي يحقق الاستقرار في السوق، وقد رأى أصحاب هذا الرأي أن الصناعات النفطية تتميز بأنها متناقصة النفقة بسبب ما تتميز به من كثافة رأسمالية وتكنولوجية[1].

بالإضافة إلى ذلك يرى أصحاب هذا الاتجاه أن النفقات تتناقص في الأجل القصير والمتوسط للأسباب التالية المتعلقة بعملية الإنتاج[2]:

***النفقة الثابتة:**

تشمل جميع النفقات قبل أن يتدفق البترول من الحقل وأهمها نفقات البحث والتنمية والاستمرار والمعدات الرأسمالية التي يلزم إقامتها لرفع النفط من باطن الأرض وفصل الشوائب وتخزينه ونقله إلى ميناء التصدير وشحنه، وتمثل هذه النفقات الجزء الأكبر من النفقة الكلية للوحدة بحيث يترتب على ذلك أن نصيب الوحدة منها

[1] أ.د .محمد الخروشي، **حروب الامتيازات وأسعار النفط في منظمة الأوبك**، كتاب، مطابع مؤلفي بربيس، طرابلس، 1970 ، ص 75

*يقصد بإقتصاديات الحجم أنه كلما زاد حجم الإنتاج يترتب على ذلك إنخفاض النفقات الثابتة للوحدة كما تنص عليه النظرية الاقتصادية.

[2] همام الشماع، **دراسة اقتصادية مقارنة الأوبك ووكالة الطاقة الدولية وتأثير كل منها على السوق النفطية العالمية**، رسالة .ماجستير، جامعة بيروت، 1987، ص 97 ص100

يتناقص كلما زاد عدد الوحدات المنتجة لأن حجمها الكلي يتوزع على عدد متزايد من تلك الوحدات ، أي أن هذه النفقة تتناقص مع تزايد الإنتاج مع الأخذ في الاعتبار أنها تكون الجزء الأكبر من النفقات في صناعة النفط.

***النفقة المتغيرة:**

هي النفقة الجارية أو نفقة التشغيل التي تستلزمها جميع العمليات التي تبدأ برفع النفط من الحقل وتنتهي بشحنه . وحيث أن أغلب حقول النفط تبدأ بالتدفق التلقائي بفعل قوة الدفع الطبيعية ويستمر هذا التدفق التلقائي لفترات زمنية متفاوتة، فيمكن توقع ثبات النفقة المتغيرة لكل وحدة منتجة خلال فترة التدفق التلقائي، قد تتجه النفقة المتغيرة إلى الانخفاض في بداية استغلال الحقل نتيجة للثبات النسبي في بعض عناصر نفقات التشغيل مثلا مصروفات الإنتاج، مصروفات الإشراف على الآبار ومحطات الشحن، حيث أنها لا تزيد بنفس معدل زيادة الوحدات المنتجة، وكلما تقدمت مدة استغلال الحقل وانخفض الضغط فيه كلما تطلب الأمر نفقات إضافية للحفاظ على معدل ثابت للإنتاج، مثل اللجوء للرفع الآلي وإصلاح الآبار القديمة واستخدام وسائل الإنتاج المتقدمة، وكما هو معروف في النظرية الاقتصادية فإن النفقة المتغيرة تزيد بزيادة حجم الإنتاج، فإنها في صناعة النفط تمثل نسبة صغيرة مقارنة بالنفقات الثابتة.

***الاتاوة:**

هي كمية من النفط تدفع عينا أو نقدا لمالك الثروة النفطية فردا أو حكومة البلد، ويتم تحديد نسبة الإتاوة بالاتفاق مع المالك والقائم بالاستغلال قبل البدء في الإنتاج ثم تدفع مع بدأ الإنتاج بالمعدل المتفق عليه، وهذا بصرف النظر عن من قام بالاستغلال من ربح أو خسارة بعد استخراج النفط وتسويقه، وهذا ما جعلها عنصرا من عناصر النفقة وليس توزيعا للربح، ولأن الإتاوة تحدد في أغلب الحالات بنسبة مئوية من الزيت الخام فإنه يمكن اعتبارها ضمن النفقات المتغيرة ذات المعدل الثابت على كل وحدة.

ب-صناعة البترول صناعة متزايدة النفقة:

عارض الأستاذ أدلمان الرأي الأول القائل بتناقص النفقات في صناعة البترول وقدم مبررات تدعم رأيه أن صناعة البترول متزايدة النفقات[1]:

***تناقص النفقات و الاحتكار الطبيعي:**

لقد عارض أدلمان مبررات أصحاب الاتجاه الأول المبنية على تناقص النفقات في صناعة النفط وما تؤدي إليه من احتكار طبيعي وارتفاع نسبة النفقات الثابتة مقارنة بالنفقات المتغيرة، فليس لنسبة النفقات الثابتة إلى النفقات المتغيرة علاقة بوفرات النطاق أو بتناقص النفقات، إضافة إلى أنه وحسب أدلمان أن نسبة النفقة الثابتة إلى المتغيرة عادة ما تكون بسيطة في صناعة البترول كما ترتفع النفقات المتغيرة كثيرا عن النفقات الاستثمارية (نفقات التنمية والاستغلال) في الآبار القديمة أو قليلة الإنتاج [*] ، أما عن تمتع الصناعة المتناقصة النفقات بوفرات للحجم أي اقتصاديات الحجم وما يجب أن يؤدي إليه من احتكار طبيعي فذلك أيضا محل جدلا ، فإذا كان الحل في هذه الحالة كما تبناه أصحاب الاتجاه الأول هو شركة واحدة أو منتج واحد محتكر، فسوف يواجه هذا المحتكر بنفسه حقيقة وهي إمكانية تخفيض النفقات عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية إذا لم تأتي نتيجة الضغط، أو الخسارة من جانب السوق كما هو الحال في المنافسة

***النفقات المتزايدة و النفقات المتناقصة في صناعة النفط:**

يوضح أدلمان في دراسة نفقات النفط وتحليل عناصرها لإثبات وجهة نظره النقاط التالية :

-**البحث والاستكشاف** : هي عملية إنفاق أموال لاستكشاف مكامن النفط وكلما زاد عدد البراميل المكتشفة بالنسبة لكل دولار منفق انخفضت نفقة البحث للوحدة، وفي لحظة زمنية هناك عدد من المناطق التي يمكن

[1] إبراهيم عبد الله إسماعيل، **صناعة النفط العربية**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، . 1983 ص35 ص 37

[*] تتميز صناعة النفط ببساطة النفقات المتغيرة مقاربة مع النفقات الثابتة، لكن أدلمان يحاول إثبات العكس.

البحث فيها عن النفط، وعادة ما يتم اختيار أفضل الأماكن أولا وكلما ارتفع ناتج النفط المستهدف أو ارتفع سعر النفط في السوق ازداد البحث في المناطق مرتفعة النفقات ذات أهمية أقل، وبصفة عامة إن البحث والاكتشاف ينتقل من الأماكن الأفضل إلى الأماكن الأقل أهمية ومن هنا ترتفع النفقات.

-**التنمية** : عملية تحديد حدود الحقول القابلة للإستغلال التجاري ويتم ذلك بصفة عامة عن طريق حفر الآبار وإعدادها للإنتاج، وعادة ما تكون معظم الاكتشافات غير تجارية مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية 2% فقط من الحقول المكتشفة ذات أهمية تجارية، إن كل حقل محدود في الواقع ومع تنميته تزداد احتمالات الوصول إلى الحدود أو تخطيها، وبالتالي تزيد المخاطر أو النفقة مع الاقتراب من الحدود أو الوصول إلى طبقات شحيحة أو عندما لا يتم الحصول على شيء مطلقا، كما قد تحتاج عملية التنمية إلى معدات خاصة لفصل المياه المالحة مثلا عن الزيت مما تؤدي إلى تزايد النفقة للوحدة.

-**نفقات تشغيل البئر*** : كلما ازداد الإنتاج ترتفع النفقة للبرميل، وحتى مع عدم أخذ الأعمال والنفقات الإضافية للبئر مثل فصل المياه وغيرها في الاعتبار، فإن الحقيقة الأساسية لإنتاج البترول والغاز هي انحدار منحنى

إنتاج الحقل إلى الأسفل لذلك هناك حاجة لتقدير كمية الإنتاج المتوقع الحصول عليها من البئر قبل الوصول إلى الحد الاقتصادي وهي النقطة التي تبدأ عندها نفقة الوحدة في ارتفاع عن الثمن.

***النفقة على مستوى الحقل:**

يمكن تقسيم حقول العالم إلى نوعين أساسيين من حيث شكل منحنيات النفقة، حيث يعتمد هذا التقسيم أساسا على حجم الحقل أو المرحلة التي بلغها من عمره الإنتاجي[1]:

*تشمل على نفقات إستغلاله بما في ذلك نفقات الصيانة، هذه النفقات تتزايد مع الزمن بدأ من بداية إستغلال البئر بهدف الحفاظ على مستوى التشمل على نفقات إستغلاله بما في ذلك نفقات الصيانة، هذه النفقات تتزايد مع الزمن بدأ من بداية إستغلال البئر بهدف الحفاظ على الطاقة الإنتاجية أو رفعها .

[1] بريماكوف الكسندر، **نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية**، كتاب، ترجمة باسم خليل، دار ألف باء للطباعة والنشر، بيروت، 1984 ، ص 46 ص 47

–حقول كبيرة أو حقول مازالت في سنواتها الأولى تتدفق تلقائيا، مثل معظم حقول الشرق الأوسط وإفريقيا، هذه الحقول تكون نفقات الإنتاج المتغيرة ضئيلة ويمكن اعتبارها ثابتة (غير متزايدة أو متناقصة) على المدى المتوسط من استغلال الحقل، بحيث يمكن أن تمر سنوات من الإنتاج دون وجود حاجة إلى استخدام آلات الرفع الآلي أو إنتاج ثانوي أو غيرها من النفقات الثانوية التي تؤدي إلى ارتفاع النفقة المتغيرة، في هذا النوع من الحقول يمكن أن تتناقص النفقة المتوسطة الكلية للوحدة مع تزايد الإنتاج[2].

نلاحظ أن نفقات الإنتاج المتغيرة في الحقول الكبيرة أو الجديدة كحقول إفريقيا أو الشرق الأوسط متناقصة بسبب الضغط العالي داخل الحقول، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض تكلفة الإنتاج مقارنة مع الحقول القديمة.

–الحقول الصغيرة أو القديمة التي مرت بسنوات عديدة من استغلالها، مثل حقول الولايات المتحدة وبعض حقول فنزويلا في هذه المرحلة يكون الإنتاج قد تخطى مرحلة أقصى معدل مما يؤدي إلى ضرورة الاعتماد المتزايد على وسائل الإنتاج الثانوية والرفع الآلي وإصلاح الآبار القديمة، ومع ازدياد تلك النفقات الإضافية يأخذ منحنى النفقة المتغيرة في الارتفاع .

نلاحظ أن الحقول القديمة مثلما هو الحال في الولايات المتحدة وفنزويلا تتزايد فيها النفقات المتغيرة الناجمة عن إصلاح الآبار واستخدام آلات الرفع للحفاظ على مستوى تدفق النفط والتي تدخل ضمن النفقات المتغيرة.

المطلب الثاني :مميزات الطلب على النفط

سوف ندرس فيما يتعلق بالطلب العالمي على النفط محددات الطلب والعلاقة بين الطلب على النفط وسعر الزيت الخام بالإضافة إلى الطلب المتمم للنفط.

[2] الدوري أحمد،" **محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، مرجع سابق ذكره، ص 18 ص19

أولا: محددات الطلب على النفط

هناك عدد من العناصر التي تتحكم في تحديد الطلب العالمي على النفط يمكن إيجازها في النقاط التالية [1]:

-**متوسط دخل الفرد:** يؤثر متوسط دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا، فكلما ارتفع دخل الفرد ارتفع معه حجم استهلاكه من الطاقة، بحيث أصبح استهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة، ويتضح ذلك من مقارنة أرقام استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الصناعية و النامية .

-**يرتبط الطلب على الطاقة مثل أي سلعة أخرى بعلاقة عكسية مع السعر** :إلا أن أثر السعر على الطلب يتوقف على عاملين أساسيين هما بدائل الطاقة ومرونة الطلب السعرية، حيث يلاحظ أن هذين العاملين يكون تأثيرهما أكبر في الفترة الطويلة فقط، بمعنى يصعب إحلال بديل لاستخدام النفط كمصدر للطاقة في الفترة القصيرة.

-**هيكل الناتج القومي:** ان الدول الصناعية تستهلك أضعاف ما تستهلكه الدول النامية من الطاقة، ويرجع ذلك أساسا إلى أهمية مركز القطاع الصناعي في هيكل الناتج في هذه الدول مع ما تتميز به من استهلاك كثيف للطاقة، خاصة الصناعات الإنتاجية مقارنة بهيكل إنتاج الدول النامية الذي يتميز عموما بسيطرة القطاعات الأولية مثل الزراعة والصناعات الاستخراجية.

-**المناخ:** يرتفع استهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد في الشتاء والحرارة في الصيف عن المناطق المعتدلة المناخ.

ويتحدد الطلب على النفط إضافة إلى العوامل السابقة بمميزات أخرى أهمها أنه طلب مشتق، أي أنه مشتق من الطلب على المنتجات النفطية، بالإضافة إلى ما يتميز به من مواصفات سياسية وأمنية ينفرد بها عن معظم

[1] Meidan, Michal « **Le pétrole et la Chine : plus qu'une relation commerciale** ». Afrique contemporaine, 4e trim. 2008, n° 228, p.95- p.104

السلع المتداولة في التجارة الدولية، إلى جانب اشتراكه مع بدائل الطاقة الأخرى في أنه طلب بديل بمعنى أنه لا يمكن دراسته مستقلا عن دراسة الطلب على المصادر البديلة للطاقة .

كما أن مرونة الطلب السعرية التي تحكم الطلب على النفط كبديل تتسم أيضا بانخفاض في المدى القصير بالإضافة إلى أن الطلب على النفط قد لا يوجد له بديل في بعض الاستخدامات وأهمها النقل والمواصلات، وقد ساهمت هذه العوامل في انخفاض مرونة الطلب السعرية على النفط في الأجل المتوسط والقصير .

ثانيا: علاقة الطلب على النفط و سعر الزيت الخام

لقد اعتمد العديد من الاقتصاديين في دراستهم للعلاقة بين سعر االنفط والطلب على مستويات أسعار الزيت الخام، لكن اتضح لاحقا أن هناك فروقا بين الأسعار المعلنة والأسعار الحقيقية، وتشير الملاحظة الدقيقة لأسواق البترول إلى أن الطلب على الزيت الخام طلب مشتق من الطلب على المنتجات النفطية لأغراض النقل والاستهلاك المباشر للطاقة والكهرباء، لذلك فإنه من الموضوعي أن يكون الطريق الصحيح لفهم العلاقة بين الطلب والسعر في هذا الخصوص هي دراسة ردود أفعال المستهلكين النهائيين للتغيرات في أسعار المنتجات النهائية (المشتقات النفطية)، وعلى الرغم من أنه يمكن بناء علاقة بين أسعار النفط في السوق الدولية و أسعار الزيت الخام إلا أن الحقيقة أن القليل جدا من المستهلكين النهائيين يحصل على المنتجات بهذه الأسعار، فأسعار المنتجات النفطية داخل الدول المستهلكة تخضع لعدد من الإضافات على شكل ضرائب ومصاريف مالية التي تجعلها مختلفة تماما عن أسعار الزيت الخام وأسعار المنتجات النفطية في السوق الحر [*]، وفي هذا الإطار يصبح سعر المنتجات النفطية وليس سعر البترول الخام هو المؤشر الأساسي على الطلب، ومع ذلك هناك مشكلة أخرى وهي أن الطلب الإجمالي على المنتجات النفطية يتأثر بشدة بالسياسات الحكومية التي لا تستخدم آلية الأسعار كمنظم للطلب، فعديد من الحكومات تمنع استخدام النفط في محطات الطاقة وفي عديد

[*] مستويات الأسعار في بورصة البترول قبل عمليات التسويق في الدول المستهلكة

من الصناعات وغيرها من الاستخدامات لصالح بدائل الطاقة الأخرى مثل الطاقة النووية والطاقة الشمسية، لذلك من الخطأ محاولة توقع الطلب على النفط على أساس أسعار الزيت الخام، ويمكن بدلا من ذلك ملاحظة تأثير أسعار المنتجات النهائية على المستهلكين كما ينبغي عند دراسة علاقة السعر بالطلب ملاحظة درجة التدخل الخارجي خاصة السياسات الحكومية.[1]

ثالثا: الطلب على النفط في الدول المستهلكة

تهدف السياسات الحكومية للدول المستوردة النفط إلى الحد من إيراداتها للنفط بصرف النظر عن الأسعار النسبية للبدائل المتاحة، ففي مجال توليد الكهرباء حيث يمكن الالتجاء إلى الفحم والطاقة النووية أو غيرها من البدائل يتم وضع برامج لتشغيل هذه البدائل مهما كانت التكلفة.

أما في المجالات التي لا تتاح لها بدائل، فتتجه سياسات الطاقة للدول المستوردة إلى استخدام آليات متعددة لخفض الطلب دون اهتمام كبير بالآثار الاقتصادية لتلك القيود مثل ما كان عليه الحال عند تحديد سقف استهلاك قدر ب 36 مليون برميل يوميا عند إنشاء الوكالة الدولية للطاقة سنة1974 ، وهذا التدخل الحكومي في قطاع الطاقة يجعل أي افتراضات قائمة على التوازن في ظل المنافسة عديمة الفائدة .

وقد لوحظ نتيجة للاعتبارات السابقة، أن الطلب على النفط قد أصبح تدريجيا طلبا متمما في ظل المحددات العامة للطلب الإجمالي على الطاقة فكل البدائل الممكنة اقتصاديا وعلميا يتم استخدامها حتى آخر حدودها المادية، فمن الصعب إيجاد طاقة عاطلة في محطات الطاقة النووية أو الطاقة الكهرومائية أو في استخدام الفحم، فالاستثمارات في هذه المجالات تسير بأقصى سرعة ممكنة، مع أخذ القيود البيئية والمالية والطبيعية في الاعتبار، وبهذا تعتبر الطاقات العاطلة القائمة الوحيدة هي تلك المتعلقة بإنتاج النفط والغاز.

[1] همام الشماع، ، مرجع سابق ، ص34

رابعا: الطلب على نفط الأوبك

يتجه الطلب على نفط الأوبك إلى أن يكون طلبا متمما لإجمالي الطلب على نفط العالم*، ولقد تم تنمية النفط من خارج الأوبك من بحر الشمال وآلاسكا قبل زيادة الأسعار في عام 1973 وبالتالي يمكن القول أن النفط كان سيتم إنتاجه من هذه المناطق لو كانت النفقات أعلى من سعر السوق، ومن ثم ينظر إلى إجمالي الطلب على نفط الأوبك كطلب مكمل أو متمم لإجمالي الطلب العالمي على الطاقة، وحيث تعمل كل موارد الطاقة غير النفط والغاز بأقصى طاقة لها وحيث قيمة الاستثمارات إلى زيادة تلك الموارد بصرف النظر عن اتجاهات الأسعار، فإنه يمكن القول أن الطلب على نفط الأوبك يتأثر بالقيود المادية على بدائل الطاقة أكثر من تأثره بأسعار الزيت الخام، حيث تعتمد سياسات الطاقة للدول المستهلكة على تقديرات مستويات النفط المطلوبة لإشباع الطلب على الطاقة دون الإشارة إلى الأسعار النسبية لموارد الطاقة المختلفة، فعلى سبيل المثال تم تحديد هدف الوكالة الدولية للطاقة للوصول إلى مستوى من الواردات قدره 36 مليون برميل يوميا خلال عام 1985لأن الدول الأعضاء كانت تعمل على تكوين احتياطيات إستراتيجية، بأنه ضروري للحفاظ على التوازن في ظروف السوق في تلك الفترة دون الإشارة إلى آلية الثمن، وتجدر الإشارة إلى أن الطلب على نفط الأوبك في كل من الآجال القصيرة والمتوسطة لن يتم تحديده على ضوء أسعار الزيت الخام بل من خلال الحد الأدنى الضروري لتغطية ذلك الطلب الذي عجزت الدول المصدرة خارج الأوبك تغطيته، فالأوبك تواجه جدولا مكملا للطلب العالمي بافتراض أن الأوبك تريد الحفاظ على سعر محدد، فللحفاظ على مستوى سعر معين يفترض بالمنتجين تعطيل جزءا من طاقتهم الإنتاجية لضمان عدم زيادة العرض العالمي وإلا انخفض السعر التوازني

* يقصد بالطلب المتمم أن الطلب على بترول الأوبك دوره توفير الإمدادات للدول المستهلكة والتي لم تستطع الدول المنتجة غير أعضاء في الأوبك تغطيته .

في السوق والعكس صحيح في حالة الارتفاع المفاجئ في الطلب العالمي، ومن ثم فإنه يمكن الجزم بأنه فقط أعضاء الأوبك الوحيدون القادرون على القيام بهذه الآلية لأنهم يمتلكون فائضا كبيرا من الطاقة الإنتاجية[1].

المبحث الثاني: مفهوم الأزمات السعرية و أثرها على توازن سعر النفط

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بأسعار النفط في 57 سنة التي سبقت 2017 كمثل أزمة الطاقة الأولى والصدمة العكسية وأزمة الأسعار عام 1991 وأزمة 1998 و أزمة 2008 لارتفاع أسعار النفط

المطلب الأول :الأثار الاقتصادية للأزمات السعرية عند إرتفاع الأسعار

قبل البحث في الأثار الاقتصادية لتقلبات أسعار النفط يتطلب الأمر أولا توضيح مفهوم الأزمات السعرية في صناعة النفط.

أولا: مفهوم الأزمات السعرية في صناعة النفط

تعرف الأزمات السعرية في صناعة البترول بأنها اختلال مفاجأ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أوكلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية أو انهيار التجمعات الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن كما حدث في أزمة الطاقة الأولى، كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل حركة رؤوس الأموال الساخنة والتغيرات الجيوسياسية [2]

[1] جيتلي دبرموت، **نفط الخليج العربي الإنتاج والأسعار حتى عام 2020** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية سنة 2002

[2] الدوري أحمد، مرجع سابق ، ص74

ثانيا: الآثار الاقتصادية للأزمات السعرية عند الارتفاع

سوف نقوم بالكشف على أهم الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تحدثها الأزمات السعرية في صناعة النفط، وبما أن معظم الآثار الاقتصادية التي تقع على الاقتصاد العالمي هي نفسها تتكرر في كل مرة يرتفع فيها سعر النفط في السوق، فسوف نعتمد في كشفنا على هذه الآثار على تحليل موجز لأهم الآثار التي أعقبت أزمة الطاقة الأولى، لأن لها ميزات خاصة أهمها امتداد الفترة التي بقيت فيها أسعار النفط مرتفعة مما يمكننا من ملاحظة هذه الآثار ومتابعتها بوضوح.

لقد أحدثت أزمة الطاقة الأولى التي أعقبت رفع أسعار النفط اضطرابات في الاقتصاد العالمي تجاوزت المخاطر المترتبة عن العجز في عرض النفط في الأسواق في تلك الفترة، وقد شملت الأزمة كل من الاقتصاديات الغربية والنامية على حد سواء في النقاط التالية:[1]

أ-الفوائض المالية للدول المصدرة النفط:

بظهور الفوائض المالية للدول المصدرة للنفط شهد العالم تحولا جذريا في نمط المدفوعات الدولية جعل من الدول الصناعية مركزا أساسيا للعجز المقابل لهذه الفوائض. وقد ارتفعت هذه الفوائض بسرعة حتى بلغت حوالي 65 مليار دولار عام 1974 ، وكان الأثر المباشر لظاهرة الفوائض هو تغير جذري في هيكل المدفوعات الدولية . فقبل بروز المشكلة كان هناك عجز في الولايات المتحدة وفائض في اليابان وأوروبا الغربية، كما كانت البلدان المتقدمة تحقق فوائض في مقابل عجز لدى الدول النامية، وقد بلغ حجم هذا الفائض قبل ارتفاع سعر النفط 12مليار دولار، وبظهور الفوائض النفطية تغير هذا البنيان كليا، إذ انتقل العجز إلى موازين المدفوعات الأوروبية وأصبحت الدول الصناعية تعاني من آثار العجز في مقابل الدول المصدرة للنفط.

[1] الدوري أحمد، مرجع سابق ، ص35- 39

حيث بلغ مقدار العجز حوالي 35 مليار دولار في 1974 كما عرفت الدول النامية غير مصدرة للنفط عجزا قدره 20 مليار دولار في الفترة نفسها، مقابل ذلك عرفت الدول المنتجة والمصدرة للنفط فائضا صافي قدر ب 65مليار دولار.

في سياق متصل بالفوائض المالية، كان من الطبيعي أن تعارض الدول الرأسمالية هذا الاتجاه ومن هنا بدأت تلقي بتبيعات الأزمة التي تعانيها العلاقات الدولية النقدية على هذه الفوائض، كما بدأت تبين المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها النظام النقدي العالمي من حيث إمكانية تأثير الفوائض على حركة رؤوس الأموال الساخنة*وعلى مضاربة قيم العملات وعلى الاتجاهات التضخمية في الدول الرأسمالية، حيث ظهرت فكرة إعادة تدوير الفوائض أي ضرورة عودة هذه الفوائض مرة أخرى إلى البلدان الصناعية المستهلكة للنفط ، وقد استطاعت هذه الآلية فعلا أن تقيم وتطور أنظمة داخلية تسمح له بالاحتياط لهذه الاحتمالات مثل شبكة المقايضة30 التي يتم في ظلها تبادل الائتمان قصير الأجل بين البنوك المركزية لحماية أسعار الصرف من التقلبات المفاجئة.

من جهة أخرى، كانت الأرصدة البترولية رغم حجمها لا تمثل سوى نسبة ضعيفة من العملات المتداولة في أسواق المال في الولايات المتحدة وأوروبا، فحجم الأموال النفطية العائمة في الأسواق العالمية للبحث عن منافذ استثمارية قد قدرت ب 55 مليون دولار عام 1974 بحيث إذا قدرت بالأموال المستثمرة في الأصول قصيرة الأجل في سوق الأورودولار والتي قدرت ب 250 مليار دولار يكون واضحا أن تدفق الفوائض النفطية لا يمكنها أن تلعب دور النقود الساخنة التي تعمل في الأسواق النقدية.

* الأموال التي تعمل في الأسواق النقدية، بحيث يمكن إحداث إنهيار في النظام المالي والنقدي للدولة ما في حالة اتفاق المستثمرين على تحويل جماعي لأموالهم، كما حدث في الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا عام1997

ب-التضخم العالمي وظاهرة الركود التضخمي:

يرجع الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان ظاهرة الركود التضخمي إلى الحالة التي يكون فيها معدل تضخم مرتفع ومعدل بطالة مرتفع ومن ثم ستتحول نسبة من السلع والخدمات من المنتجين إلى غير المنتجين من خلال الإنفاق الحكومي المباشر مثل المساعدات والدعم المباشر والأمن، فإلى جانب مخاطر الأرصدة النفطية لدول الأوبك حاولت الدول الرأسمالية إبراز الآثار السلبية التي نتجت عن زيادة أسعارالنفط وأهمها التضخم والركود، الركود التضخمي، فبالنسبة للتضخم عادة ما يربط مباشرة بارتفاع سعر النفط باعتباره المسؤول الأساسي عن التضخم وما يلحقه من ضرر بالنسبة للدول الصناعية.

ج- العجز في موازين المدفوعات

ترتبت على زيادة أسعارالنفط زيادة العجز في موازين مدفوعات كل من الدول المتقدمة والدول النامية غير المنتجة للبترول، وتزيد مشكلة الدين الخارجي أثرها على الدول غير المنتجة.

هناك أثرين مالي وحقيقي، حيث يقصد بالأثر الحقيقي الكمية الحقيقية من السلع والخدمات التي تدفع للدول المنتجة للنفط بسبب ارتفاع أسعاره، أما الأثر المالي فهو المدفوعات النقدية بحيث تعيد الدول النفطية جزء من المدفوعات النقدية إلى الدول الرأسمالية من خلال الاستثمار المباشر، أما الباقي فيتم الاحتفاظ به في بنوك دول أخرى أي أن مشتريات الأوبك من الدول الصناعية أخذت في التزايد متجهة إلى تخفيض العجز في موازين مدفوعات الدول المتقدمة.

أما الأثر المالي على موازين مدفوعات الدول الرأسمالية هو الاحتياطات التي يحتفظ بها في تلك الدول، فمعظم الأرصدة النفطية لدول الأوبك قد تم الاحتفاظ بها في الدول الصناعية (بنوك واستثمارات قصيرة الأجل).

د- مشكلة المديونية الخارجية

لجأت الدول النامية غير منتجة للبترول إلى الاقتراض الخارجي بشكل متزايد لتغطية العجز في موازين مدفوعاتها، حيث كانت الظروف تسمح بتلبية حاجة هذه الدول من خلال الأرصدة التي تستحوذ عليها البنوك والمؤسسات المالية والنقدية في الدول الرأسمالية[1] وكان السبب وراء هذه الزيادة في السيولة نمو وتضخم ما يعرف بسوق الأورودولار وانخفاض طلب الدول الرأسمالية على تلك الموارد النقدية نتيجة لموجة الركود التضخمي، حيث ارتبط سوق الأورودولار بعاملين رئيسيين هما:

-زيادة العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة خاصة بعد حرب الفيتنام، الأمر الذي أدى إلى ضخ كميات من الدولار وبقائها تحت سيطرت البنوك التجارية في أوروبا.

-ظهور ما يسمى بالبترودولار وهي عبارة عن الموارد النقدية الضخمة التي نتجت من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي وتم لاحقا إعادة تدويرها والتي تدفقت إلى البنوك الغربية تحت تأثير أسعار الفائدة.

في نفس الوقت ازدادت أزمة الديون الخارجية لباقي الدول، حيث ارتفعت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج الإجمالي القومي للدول النامية غير مصدرة للنفط.

إن الدول الصناعية كانت قادرة على مواجهة المدفوعات المتزايدة للنفط من الناحية الحقيقية، حيث تمكنت من الحفاظ على أوضاعها المالية بسبب تزايد مشتريات دول الأوبك منها من استثمارات واحتفاظها بأرصدة نقدية في البنوك الغربية.

[1] علي خليفة الكواري، **الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية :حالة أقطار مجلس التعاون الخليج العربي**، كتاب، بدون دار نشر، سنة 2009، ص38

المطلب الثاني :آثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الكلي

سوف نقوم بالكشف على أهم الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تحدثها الأزمات السعرية في صناعة النفط، وبما أن معظم الآثار الاقتصادية التي تقع على الاقتصاد العالمي هي نفسها تتكرر في كل مرة ينخفض فيها سعر النفط في السوق، فسوف نعتمد في كشفنا على هذه الآثار على تحليل موجز لأهم الآثار التي أعقبت الأزمة العكسية، لأنها بدورها تتميز بخاصة أهمها امتداد الفترة التي بقية فيها أسعار النفط في مستويات منخفضة مما يمكننا من ملاحظة ومتابعة هذه الآثار بوضوح.

أولا: سوق النفط والنظام المالي الدولي

لقد استطاع الاقتصاد العالمي الخروج من الكساد الذي أعقب الأزمة النفطية الأولى ودخل مرحلة الانتعاش مجددا، وقد ساعده انخفاض أسعار النفط الذي أسهم مع السياسات المالية والنقدية في هذا النمو بالإضافة إلى خفض التضخم بدرجة ملحوظة، بالنسبة للآثار السلبية على اقتصاديات الدول الغربية، تمثلت أساسا في توقف مشروعات الطاقة البديلة مثل مشروعات الغاز الصناعي والطاقة المتجددة، حيث أصبحت أسعار هذه الأخيرة غير تنافسية مع انخفاض أسعار النفط*، بالنسبة لمخاوف الدول الصناعية من انهيار النظام المالي والنقدي العالمي التي أثيرت بسبب النمو المتسارع للفوائض المالية فلم تتحقق، حيث نتجت عنها مخاوف أخرى لدى البنوك الغربية من احتمال سحب الدول النفطية لفوائضها بعد انخفاض عائداتها النفطية في حين كانت هذه الأخيرة قد قامت بإقراضها للدول النامية، وقد ضاعف من المشكلة أن الدول النامية غير قادرة على دفع ديونها في مواعيد استحقاقها[1]، مما كان يهدد البنوك بالإفلاس ويهدد النظام المالي العالمي .لكن هذه الاحتمالات لم تتحقق لأن الدول النفطية لم تقم بسحب ودائعها من ناحية، كما تدخل كل من البنك الدولي وصندوق النقد

*أصبحت أسعار البترول دون مستويات نفقات الاستثمار التقديرية لمشاريع الطاقة البديلة، ومن ثم ارفع نسبة مخاطر الاستثمارالمتعلقة بتلك المشاريع حيث أصبحت استمرار الشركات المنتجة والحكومات في تنمية مشاريع الطاقة البديلة للبترول ليست ذي جدوى اقتصادية.

[1] Pargny, François, « **Le Ghana va bénéficier des retombées de la manne pétrolière** ». Le MOCI – Le Moniteur du commerce international, 4 -17 février 2010, n° 1974, p.28- p.31.

الدولي لمنع انفجار أزمة المديونية وحماية رؤوس أموال دول الأوبك من خلال إقراض الدول المدينة وإعادة هيكلة ديونها المستحقة بالاضافة إلى توجه البنوك الغربية إلى إقراض الدول التي تعاني من صعوبات مالية.

ثانيا: آثار انخفاض أسعار النفط على الدول النامية غير مصدرة للنفط

أحدثت أزمة انخفاض أسعار النفط ضررا بالغا باقتصاديات الدول النامية غير مصدرة له حيث لم يمكنها انخفاض أسعار النفط من تحقيق النمو.

-أدى انخفاض سعر النفط إلى توقيف الإقراض التطوعي من دول الأوبك * ، وفي نفس الوقت ارتفعت فيه أسعار الفائدة الحقيقية في الدول الصناعية مما أدى إلى الحد من قدرة الاقتصاديات النامية على الاعتماد على الاقتراض من الخارج لتمويل التنمية.

-أدى ذلك إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية مما أصبح يهدد النظام المالي الدولي بأكمله، إذ أن مدفوعات خدمة الدين الخارجي تتم على حساب إمكانية زيادة الاستهلاك أو الاستثمار

-أصبحت نسبة هامة من إجمالي حصيلة الصادرات توجه إلى خدمة الدين الخارجي مما قلل من قدرة هذه الدول على تمويل وارداتها ذاتيا، الأمر الذي دفع عدد من الدول النامية إلى استنزاف احتياطاتها من الذهب والعملات الصعبة وبالتالي دفعها إلى الضغط على الواردات الأمر الذي ترتب عليه انكماشا داخليا كانت أهم معالمه تدهور مستوى المعيشة وتعطل الطاقات الإنتاجية وانهيار معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب تغطية العجز بالإصدار النقدي (التمويل التضخمي).

* المقصود بالإقراض التطوعي لدول الأوبك تلك القروض التي كانت الدول الأعضاء في المنظمة تقدمه للدول النامية بمعدلات فائدة منخفضة وفي بعض الأحيان الإعفاء التام من دفع الفوائد على القروض.

-تضررت الدول النامية غير مصدرة للبترول من انخفاض عائدات شركاتها الهندسية وعقود المقاولات والإنشاءات التي كانت تعمل في الدول البترولية قبل ظهور الأزمة، أضف إلى ذلك تقلص تحويلات العاملين من مواطنيها في الدول البترولية.

ثالثا: آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للبترول

أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار البترول على اقتصاديات الدول النامية المصدرة للبترول حيث أدى إلى انخفاض العائدات البترولية والفوائض المالية وبالتالي:

-انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للبترول.

ومع ذلك كان من المفترض أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة، بسبب إرتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد البترولية والسوق العالمي للنفط في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد حيث أدى انخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول النفطية، حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للنفط، حيث أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات البترولية وإنما الذي تغير هو الإنفاق الاستثماري والإنمائي*

المبحث الثالث: إجراءات الشركات النفطية للتحكم في أسعار النفط

تمر صناعة النفط بتغيرات مستمرة منها ما يمكن تصنيفه في خانة التغيرات الهيكلية كإنشاء الأوبك والوكالة الدولية للطاقة، ومنها ما يمكن ضمه إلى خانة التغيرات الثانوية أو غير المباشرة .

* ينقسم الإنفاق الحكومي إلى انفاق استهلاكي وانفاق استثماري، وبسبب تراجع العائدات النفطية قامت دول الأوبك بتقليص الإنفاق الاستثماري على حساب الإنفاق الاستهلاكي.

من المفترض أن تقوم الدول المستهلكة والشركات العاملة المتضررة من الوضع غير المستقر في السوق النفطية، بالعمل على استغلال هذه الفرص لصالحها بهدف تحقيق مصالحها والحد من الآثار السلبية المترتبة عن عدم استقرار أسعار الطاقة، سواء في شكل منفرد عن طريق بناء استراتيجيات تلاؤم مع التغيرات في الصناعة، أو في شكل جماعي عن طريق تكتلات واتفاقيات بهدف توحيد سياساتها للتحكم في السوق.

وفي هذا الإطار سوف نقوم بالبحث في الاستراتيجيات الحالية التي تنتهجها الشركات البترولية للسيطرة على الصناعة، كما سوف نقوم بالكشف على نظام الكارتل الذي مرت به صناعة البترول لفترت طويلة والذي سبب تغيرات هيكلية في الصناعة، وأخيرا الاتفاقيات الودية بين الشركات.

المطلب الأول :استراتيجية الشركات النفطية في توجيه السوق

بعد تقلص درجة التكامل الرأسي [**] الذي كانت الشركات البترولية تتمتع به بسبب انفصال عمليات الإنتاج والعمليات اللاحقة من نقل وتسويق وتكرير [***]، حيث أدى ذلك إلى انتقال عمليات الإنتاج إلى الدول المنتجة، وضياع جزء كبير من الأرباح الناتجة عن عمليات الإنتاج عن الشركات .وبالرغم من ذلك لم تتراجع الشركات عن هدفها وهو السيطرة على صناعة النفط مما دفعها إلى بناء إستراتيجيتين على المدى الطويل والقصير كالتالي:

أولا: الاستراتيجيات الحالية للشركات

تهدف الاستراتيجية الحالية إلى موائمة الهياكل الإنتاجية لتقلبات السوق النفطية، [*]حيث تتجه الشركات العالمية عقب كل أزمة سعرية إلى إجراء تعديلات أساسية في هياكلها بحيث تلاؤم التغيرات الجديدة في السوق البترولية،

[**] التكامل الرأسي في صناعة النفط يعبر عن تقسيم المهام بين الشركات العاملة بدرجة متكاملة فالبعض يركز على عمليات الإستكشاف والبحث والبعض الاخر يقوم بعمليات الإنتاج والإستغلال والبعض الأخر يقوم بعمليات التكرير والنقل والتسويق.

[***] Upstream and downstream operations

[*] يقصد بموائمة الهياكل الإنتاجية للشركات بتعديل توزيع استثماراتها بحيث تكون قادرة على الاستجابة لأي عجز محتمل في العرض في السوق الدولية، وقد إستهدفت هذه الشركات بناء منصات تكرير بحرية قريبة من الأسواق المحلية لهذا الغرض.

خاصة بعد فقدانها السيطرة على مرحلة الإنتاج وانخفاض درجة تكاملها الرأسي للتمكن من الاستمرار في سيطرتها على الأسواق كالتالي:

-**إستراتيجية توسيع البحث عن النفط في المناطق الآمنة سياسيا:** حيث كانت الشركات الكبرى تسيطر قبل أزمة الطاقة الأولى على معظم الإنتاج العالمي للنفط في الشرق الأوسط، غير أنه اعتبارا من تلك المرحلة حتى 2010 بدأت الدول المنتجة تسعى إلى تأميم أو تقليص نفوذ الشركات الكبرى في كل من الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكرد فعل لهذه الأعمال إنتهجت الشركات استراتيجية تهدف إلى البحث عن توفير إمداداتها من المناطق التي تعتبر مأمونة سياسيا أي الولايات المتحدة وكندا بحر الشمال.[1]

-**إستراتيجية توسيع البحث عن النفط في المناطق خارج دول الأوبك:** حيث يهدف هذا النوع من الاستراتيجيات إلى البحث والكشف على البترول في مناطق خارج الدول الرئيسية المصدرة للبترول، والتي تضم بالأساس أعضاء منظمة الأوبك[2]

-**إستراتيجية التلاؤم مع تطور الطلب على المنتجات المكررة وازدياد أهمية السوق الفورية:** لقد انخفض دور الشركات الكبرى في عمليات تكرير بسبب تأميم مصافي التكرير في كل من الشرق الأوسط وإفريقيا بالإضافة إلى انخفاض الطلب على المنتجات البترولية في كل مرة تظهر فيها أزمة في أسعار البترول، لذلك كان على الشركات الكبرى أن تضع مصافي التكرير في الدول غير المنتجة للبترول، حيث أقامت عددا من هذه المصافي في بلدها الأم وقامت بتوزيع الجزء الباقي في المياه الدولية لتكون قريبة من الأسواق المحلية، وبالإضافة إلى انخفاض درجة التكامل الرأسي بسبب سيطرة الدول المنتجة على عمليات الإنتاج أخذت سوق الطاقة شكل جديد، سوق الخامات أي سوق للعقود الطويلة، وسوق للمنتجات المكررة أو سوق عقود قصيرة، وكانت تلك المنصات تمثل بداية تطور السوق الفورية للمنتجات المكررة، بحيث تقوم السوق الفورية بضمان التوازن بين

[1] Viktor, David G. « In the tank : making the most of strategic oil reserves ». Foreign affairs, juillet-août 2008, vol.87, n°4, p.70- p.83.

[2] بريمانكوف الكسندر، ترجمة بسام خليل، **الاقتصاد السياسي للدول الرأسمالية الاحتكارية المعاصرة**، المجلد الأول، موسكو، 1970، ص 275 ص 276

العرض والطلب من مختلف المصادر حيث تخضع أسعارها لتقلبات يومية تعكس وضع الفائض أو العجز، فإذا كان سعر الخام أعلى من قيمته التجارية الحقيقية لا تقوم الشركات بالتكرير [*] ، حيث يكون بيع الخام أكثر ربحا من المنتجات المكررة، والعكس إذا كان سعر الخام أقل من قيمته التجارية الحقيقية تقوم الشركات بتكرير الخام الذي لديها بالإضافة إلى إمكانية شرائها من السوق الفوري [1]، حيث تلجأ الشركات العالمية إلى أسلوب المساومة، فهي تستطيع في أي وقت معرفة المكان الأمثل لتقييم كل نوعية من الخام ومن المنتجات المكررة، لذلك قامت بالتركيز على الأنشطة التكريرية والعمل على أن تكون المنصات موزعة في مناطق مختلفة من العالم حتى يمكنها من تنفيذ إستراتيجيتها لتسمح لها بالتدخل بفعالية في مختلف الأسواق الفورية.

-**إستراتيجية السيطرة على المراحل اللاحقة في إنتاج النفط:** تشير التغيرات الهيكلية إلى تخفيض في درجة التكامل الرأسي لصناعة البترول العالمية، فقد حلت الدول ذات الفائض الإنتاجي الكبير محل الشركات في مرحلة الإنتاج وبدأ بعضها يدخل مرحلة التكرير، وبالرغم من ذلك لم تستطع الأوبك أن تحل تماما محل الشركات في الأسواق وإن كانت تحاول تنظيم العرض عن طريق تحديد حصص للإنتاج[1]

لم تتقبل الشركات فكرة إقصائها من السوق عن طريق تخفيض نشاطها في مرحلة الإنتاج، لذا عمدت إلى بناء إستراتيجيات من أجل استعادة مكانتها في السوق عن طريق محورين أساسيين هما، التطوير للإنتاج خارج مناطق الأوبك، ونقل سيطرتها من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة التكرير والتوزيع وذلك عن طريق تغيير هيكل أنشطتها التكريرية والاعتماد على المنصات البحرية العالمية التي لها القدرة على التلاؤم السريع مع تغير الطلب على المنتجات المكررة والعمل على تنمية السوق الفورية للمنتجات المكررة وتطوير أنشطة المساومة التي تسمح لها بالتدخل بفعالية في هذه الأسواق.

[*] سعر الخام هو سعر النفط الذي يتحدد في الأسواق الدولية، أما القيمة التجارية السوقية فهو ذلك السعر الذي ترغب الشركات المنتجة في استهدافه لأنه السعر الحقيقي ويشتمل على جميع النفقات المتراكمة عبر مراحل الانتاج والإستغلال.

[1] الدوري أحمد، مرجع سابق ، ص49

[1] Viktor, David G. « **In the tank : making the most of strategic oil reserves** ». Foreign affairs, juillet-août 2008, vol.87, n°4, p.70- p.83

أدت إستراتيجيات الشركات العالمية في النهاية إلى تقليص السيطرة المحتملة للدول المنتجة سواء من ناحية إنتاج الزيت الخام أو من ناحية المنتجات المكررة، كما نتج عنها تغير جذري في هيكل الإمدادات وفي الجهاز الإنتاجي للشركات العالمية كما أدت الأزمات السعرية المتكررة في صناعة البترول إلى تجريد الكارتل من قوته، ولمواجهة انخفاض نصيب الشركات من حصة السوق العالمي للنفط بدأت في زيادة استخدام فوائضها المالية الداخلية في التوسع في قطاعات أخرى في الصناعات النفطية أو بقطاع الطاقة مثل الغاز والطاقة النووية والشمسية، بالإضافة إلى مجالات بعيدة تماما عن صناعة النفط.

ثانيا: الإستراتيجيات طويلة الأجل

تهدف معظمها إلى السيطرة على السوق العالمية للطاقة، وتتلخص في التحكم في تطوير السوق العالمية للطاقة ولتحقيق هذا الهدف عملت الشركات على تركيز الاستثمارات بصفة أساسية في كل من البترول والفحم والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى أنها تحاول أن تضمن السيطرة على تكلونوجيا المستقبل التي ستكون أساس تحقيق التوازن في السوق البترولية في المدى الطويل[1].

يمكن تقسيم الإستراتيجيات التي اتبعتها الشركات العالمية في صناعة النفط إلى استراتجيات التنمية الديناميكية لأنواع الطاقة الأساسية، وذلك بتنويع مصادر الطاقة البديلة واستراتيجيات السيطرة على التكلونوجيا في الأجل الطويل والضغط على الأسعار، بحيث يعتبر التحكم في تكلونوجيا الطاقة ذا أولوية مطلقة من بين استراتيجيات الشركات، وفي حالة النفط تتحكم هذه الشركات تماما في أكثر أنواع التكلونوجيا الحديثة تعقيدا وتكلفة بالنسبة لكل من استخراج والإنتاج والتكرير.

إن شركات الطاقة العالمية هي الوحيدة القادرة على تطوير بدائل للنفط، كما يعطيها ذلك ميزة تنافسية في مواجهة الدول المنتجة فيما يتعلق بالضغط على أسعار النفط.

[1] إبراهيم عبد الله إسماعيل، صناعة النفط العربية، كتاب، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، . 1983 ص75

المطلب الثاني: نظام الكارتل وآلياته

لقد مرت صناعة النفط في مرحلة معينة بدرجة عالية من التنظيم الاحتكاري إلى نظام الكارتل بين الشركات العاملة.

أولا: مفهوم نظام الكارتل في صناعة النفط

يقصد بالكارتل في صناعة النفط إتفاق الشركات الكبرى على السيطرة على العمليات اللاحقة والسوق الفورية من خلال الإشتراك في توسيع السيطرة على الاحتياطيات خاصة منها الشرق الأوسط وذلك بهدف إستبعاد المنافسة السعرية والسيطرة على السوق، تشمل الظروف التي ساعدت على قيام الكارتل النقاط التالية: [1]

-اكتشاف احتياطات بترولية ضخمة في الشرق الأوسط، فنزويلا، والولايات المتحدة مما يجعل المشكلة التي تواجهها الشركات تتعلق بالإنتاج وبالتالي الإخلال باستقرار الذي تستهدفه الأسعار العالمية.

-إقدام الشركات على تنمية طاقاتها الإنتاجية مما أدى إلى وجود طاقة إنتاجية معطلة، الأمر الذي جعل احتمال قيام منافسة تخفيضية على الأسعار.

-عدم وجود ضوابط وتشريعات تنظم السوق العالمية للنفط خاصة الإنتاج والتسويق بهدف تفادي الاضطرابات في الأسواق.

لقد أدى اتفاق مجموعة من الشركات على ضرورة تنظيم السوق العالمية ووضع حد للمنافسة السعرية إلى إيجاد طريقة لتحديد الأسعار العالمية بحيث لا تضر بمصالح كل طرف بالإضافة إلى تنظيم الإنتاج.

[1] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، كتاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000 ، ص33

ثانيا: مبادئ الكارتل

يهدف الكارتل الذي وضعته الشركات العاملة في صناعة النفط إلى السيطرة على الاحتياطات النفطية وبالتالي على الصناعة بالإضافة إلى استبعاد المنافسة السعرية، ومن ثم اتفقت الشركات العاملة على النقاط التالية للوصول إلى الهدف[2] :

-تحديد حصص كل شركة في نشاط النفط على أساس مبيعاتها وفقا لاتفاقية إبقاء التوزيع الحالي للسوق ثابتا

- إضافة وسائل إنتاج جديدة إلا في الحدود التي تستلزمها زيادة الطلب العالمي وذلك منعا لحدوث فائض في الطاقة الإنتاجية.

-منع فائض الإنتاج في أي منطقة من تهديد الأسعار في المناطق الأخرى ويكون ذلك إما بالامتناع عن الإنتاج أو بيعه بسعر يجعله منافسا لبترول المناطق الأخرى.

-منع إتباع إجراءات من شأنها زيادة النفقات مما يضر بالمستهلكين مثل الإعلان والدعاية.

-لما كانت الوسائل الإنتاجية أزيد مما يحتاجه الطلب العالمي فإن المنتجين أي الشركات يكتفون باستخدام الوسائل الموجودة.

-تحقيق أكبر قدر من الكفاية في النقل وذلك بجعل استهلاك كل منطقة معتمدا على أقرب المناطق المنتجة .

في ظل المنافسة الكاملة تنص القاعدة الاقتصادية على أن سعر البيع يجب أن ينخفض بنفس مقدار انخفاض نفقات الإنتاج، لكن في ظل الكارتل قامت الشركات الكبرى بتنسيق الجهود فيما بينها بهدف تثبيت الأسعار (تجميد الأسعار) لتعظيم أرباحها، كما عملت على ضمان التوازن الدقيق في السوق الفورية بين العرض والطلب لإستبعاد دخول منافسين جدد إلى السوق والتحكم فيه بصفة تامة.

[2]المرجع السابق، مستقبل النفط العربي، ص36

لقد عمدت الشركات على تحديد أسعار النفط الخام بما يضمن تحقيق هدفين، أولهما تعظيم الأرباح عن طريق تجميد الأسعار من خلال ربط الأسعار السائدة في خليج المكسيك وهي أول مناطق الإنتاج وأعلاها تكلفة مع باقي المناطق، والهدف الثاني تمثل في منع دخول منافسين جدد في الشرق الأوسط عن طريق منع أي اختلال بين العرض والطلب وربط الأسعار بأسعار الحقوق الحدية الأعلى نفقة ، في حالة المنافسة غير كاملة نجد أن المشروع ينتج عند النقطة التي تحقق له أقصى ربح بحيث تقل النفقة الحدية عن الثمن، ولكنه لا ينتج عند النقطة التي تمثل التخصيص الأمثل للموارد حيث تتساوى النفقة الحدية مع الثمن.

ثالثا: عوامل انهيار الكارتل

استمرت أعمال الكارتل وتدريجيا بدأت الدول المستهلكة والمنتجة للبترول في محاولة الحصول على نصيب من الفائض أو الأرباح التي تحققها الشركات .حيث بدأ الكارتل يتآكل في بداية الخمسينات، فمن ناحية بدأت الشركات الجديدة التي أنشأتها الدول المستهلكة في الحصول على مصادر جديدة للإمدادات البترولية خارج نطاق الكارتل، ومن ناحية أخرى بدأت الدول المنتجة للبترول تطالب بنصيب أكبر من الفائض النفطي

من ناحية الدول المستوردة للنفط ، أدى قلق حكومات بشأن إمداداتها الإستراتيجية بسبب وجود الكارتل أدى بها إلى:[1]

-إنشاء شركات وطنية ذات ملكية عامة هدفها الأساسي الوصول إلى مصادر رخيصة للإمدادات البترولية مستقلة عن الكارتل .كما كانت لدى الدول المستوردة وسيلة أخرى للضغط على الكارتل وهو التهديد باستيراد بترول الاتحاد السوفياتي.

-ظهر مستثمرون آخرون جدد على الساحة البترولية وهم الشركات الأمريكية المستقلة نتيجة النظام الضريبي الذي وضعته الولايات المتحدة، حيث كان هدف الحكومة الأمريكية الحفاظ على احتياطاتها من البترول في

[1] محمد الخروشي، **حروب الامتيازات وأسعار النفط في منظمة الأوبك**، مطابع مؤلفي بربيس، طرابلس، 1970 ، ص63

أراضيها من الاستنزاف في الخمسينات عن طريق تشجيعها للاستثمار في الخارج لتضمن كميات متزايدة من البترول الأجنبي منخفض التكلفة، أصبح الموقف أكثر صعوبة أمام الكارتل في الحفاظ على سيطرته على السوق العالمية للبترول مع استمرار تناقص نفقات الإنتاج من ناحية وظهور فائض بترول الاتحاد السوفياتي من ناحية أخرى وهكذا بدأت الشركات الكبرى تفقد سيطرتها الكاملة على السوق على الأقل من ناحية الأسعار وحواجز الدخول إلى الصناعة، وعلى الرغم من أن المستثمرين الجدد قد ساهموا في خفض الأسعار إلا أن إنتاجهم كان ضعيف مما يجب لتحويل سوق احتكار إلى سوق منافسة الكاملة.

من ناحية الدول المنتجة للنفط فلقد أدى استمرار سعر النفط العالمي في الانخفاض بين العامين 1954 و 1960نتيجة العوامل المذكورة أعلاه بالإضافة إلى تناقص النفقات ودخول شركات جديدة في السوق البترولية إلى تزايد مصلحة شركات الكارتل في زيادة مبيعاتها في السوق .وعلى الرغم من انخفاض السعر العالمي وانخفاض إيرادات الدول المنتجة فلقد عمدت الشركات عام 1959 إلى تخفيض الأسعار المعلنة للبترول الشرق الأوسط ب % 18 ثم بنفس النسبة عام 1960 كان هذا السبب المباشر وراء إنشاء الأوبك فلكي تحمي الدول المصدرة نفسها ضد إجراءات شركات الكارتل تجاه الأسعار المعلنة وبالتالي إيراداتها من البترول أقدموا على إنشاء الأوبك* ، من ناحية أخرى يرجع اعتبار إنشاء الأوبك إلى اعتبارات اقتصادية حيث أن وجود فائض كبير من الطاقة الإنتاجية كان يبحث عن منفذ له في الأسواق العالمية، حيث أدى صعوبة تسويق هذا الفائض نتيجة المنافسة السعرية من طرف الشركات المستقلة خاصة الأمريكية التي خرجت لتبحث عن مصادر بترول جديدة خارج الولايات المتحدة، لكنها وجدت بعد العثور على البترول أن توريده إلى الولايات المتحدة أصبح محظورا بسبب القيود الأمريكية على استيراد البترول عام 1959 والحل الوحيد الذي بقي أمام هذه الشركات الحكومية هو بيع البترول بأي سعر لأن تسويقه إلى الولايات المتحدة أصبح محظورا بسبب قانون حظر الاستيراد، لذلك كان

* Organization of the petroleum exporting countless OPEC.

تخفيض سعر البترول في مثل هذه الظروف أمرا متوقعا من جانب الكارتل، فلو أن الكارتل لم يخفض في أسعار البترول لاضطر إلى التنازل عن جزء من مبيعاته لصالح المنافسين الجدد.

المطلب الثالث: أدوات احتكار السوق النفطية

من المعلوم أن سوق النفط تختلف عن كثير من أسواق المواد الأولية الأخرى من حيث خصائص العرض والطلب التي تميزها، لذلك قد تكون أدوات الإحتكار في هذه السوق مختلفة عن غيرها من أسواق المواد الأولية الأخرى.

أولا: احتكار القلة

تختلف سوق النفط على أسواق الكثير من السلع الأولية الأخرى حيث أن هذه السوق هي سوق لاحتكار القلة وتسمى أيضا بسوق منافسة القلة أي أن قلة من المنتجين يتنافسون في الإنتاج بحيث يكون لكل مشروع دور في تحديد الإنتاج الكلي وبالتالي في تحديد الثمن[1] فلقد سبق القول أنه قد سيطرت على السوق عدد من الشركات الكبرى وفقا لنظام الكارتل على عمليات الإنتاج والتكرير والنقل والتسويق، أي أنها سوق لاحتكار القلة . من جهة أخرى فإن النفط هو سلعة متجانسة بصفة عامة الأمر الذي يسهل على المنتجين للاتفاق فيما بينهم على آليات الإنتاج والتسويق.

إن تحديد السعر والإنتاج بناء على اتفاق المنتجين سوف يؤدي إلى حالة احتكار بحيث يتم الإنتاج لصالح تعظيم أرباح المشروعات، مما يعني ارتفاع الأثمان ووجود الطاقات العاطلة.

[1] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000 ص18-ص21

ثانيا: العوامل التي أثرت على العرض للوصول إلى حالة احتكار القلة

من الطبيعي أنه هناك عوامل أثرت على التوازن في سوق البترول العالمي من أجل الوصول إلى احتكار القلة في المرحلة التي سبقت إنشاء الأوبك أهمها:[2]

-**ضخامة رؤوس الأموال اللازمة لصناعة النفط:** مما يترتب عليها عدد قليل من الشركات بحيث تتطلب إقامة أي مشروع بترولي رؤوس أموال ضخمة بالإضافة إلى المخاطر التي تحيط بهذا الاستثمار، خاصة مرحلة البحث والاستخراج إلى جانب هذا يتطلب رؤوس أموال ضخمة نسبيا بسبب عدم توفر المستلزمات الأساسية اللازمة لقيام المشروعات .ولقد أدى العامل إلى ضخامة رؤوس الأموال إلى الحد من دخول منافسين جدد إلى الصناعة.

-**أهمية التكاليف الثابتة مقارنة بالتكاليف المتغيرة:** عكس الأسواق الأخرى تتميز صناعة النفط في جميع مراحلها بارتفاع التكاليف الثابتة بالنسبة للمتغيرة، حيث تؤدي إلى تخفيض درجة مرونة منحنى العرض أي عدم استجابة الكمية المعروضة للتغير في السعر، وتؤثر هذه الخاصية على المنافسة في هذه الصناعة، من الناحية النظرية فإن المشروع يتحمل التكاليف الثابتة سواء أنتج أم لم ينتج وأيا كان مستوى الإنتاج، ففي ظل تكاليف ثابتة ضخمة بالنسبة لنظيرتها للمتغيرة فإن المنافسة على الأسعار سوف تؤدي إلى إفلاس جميع الشركات المتنافسة بسبب سعر حجم التكاليف المتغيرة، يؤدي ارتفاع التكاليف الثابتة في صناعة النفط إلى اتجاه المشروعات لتنظيم الصناعة وفقا لأسس احتكارية بهدف الابتعاد عن المنافسة السعرية.

ثالثا: العوامل التي أثرت على الطلب للوصول إلى حالة احتكار القلة

من الطبيعي أيضا أنه هناك عوامل أثرت على التوازن في سوق البترول العالمي والتي ساعدت على قيام الأوبك أهمها[1]:

[2] بريماكوف الكسندر، ترجمة باسم خليل، **نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية**، دار ألف باء للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص70-73

-ضعف مرونة الطلب على البترول السعرية : تتوقف درجة مرونة الطلب على أي سلعة بالنسبة لتغيرات الأثمان على إمكانية إحلال سلعة بديلة محلها في الاستخدام، حيث يمكن القول أن الطلب على البترول بصفة عامة طلب ضعيف المرونة في الفترة القصيرة بسبب عدم وجود مصدر طاقة أرخص من النفط، ويترتب على انخفاض مرونة الطلب السعرية للنفط في المدى القصير تقلبات حادة في سعر النفط بحيث يتطلب توازن السوق تغيرات كبيرة في الثمن، الأمر الذي يؤدي في معظم الأحيان إلى حدوث أزمات سعرية مثل التي حدثت في 2008

-اتجاه الطلب البترولي نحو التزايد: يتجه الطلب العالمي على النفط بصورة مستمرة إلى الزيادة، ويمكن تفسير ذلك بالنمو السكاني وارتفاع الدخل القومي في الدول المتقدمة والتوسع في نشاطات الاقتصادية مما يترتب عليه زيادة مستمرة في استهلاك المنتجات النفطية.

إن وجود عدد قليل من المشروعات في صناعة النفط تجعل كل مشروع يحاول الاحتفاظ بقوته النسبية في السوق، بمعنى أنه يزيد الطاقة الإنتاجية بشكل الذي يضمن بقاء قوته النسبية على ما هي عليه أمام النمو في الطلب أو التقدم إلى مركز أكثر تقدما في السوق.

والنتيجة أنه عندما يحاول كل مشروع زيادة طاقته الإنتاجية فإن هذه المشروعات جميعها تزيد من استثماراتها وتنشأ عن ذلك طاقة إنتاجية جديدة تزيد عن احتياجات الطلب العالمي، ومن هنا فإن وجود طاقة معطلة يؤدي إلى الميل نحو إحداث منافسة على أساس السعر، مما يؤدي بجميع المشروعات إلى الانهيار .وبالتالي من مصلحتها الاتفاق على تنظيم يستبعد المنافسة السعرية مما يساهم في إيجاد تنظيم احتكاري بترولي أو الكارتل.

[1] المرجع السابق ، ص74-78

رابعا: التركز والتكامل الرأسي وأثره على سوق النفط

يتميز سوق احتكار القلة بسيطرة عدد قليل من المشروعات على نسبة كبيرة من الإنتاج الكلي، إن سلوك المشروعات التي تتمتع بدرجة مرتفعة من التركز الاحتكاري يجعل اتفاق هذه المشروعات فيما بينها أسهل لتنظيم السوق فيما بينها ووضع سياسة احتكارية جماعية لتنظيم السوق، أما بالنسبة للتكامل الرأسي فيعني التعاون بين الشركات في جميع مراحل الصناعة من إنتاج وتكرير وتسويق للمنتجات، من الطبيعي عند خضوع صناعة النفط للخصائص التكامل الرأسي والتركز أن يتأثر توازن السوق فيها، وفي هذا الإطار يمكن أن نلخص أهم هذه الآثار كالتالي:[1]

-إن عمليات الاستثمار في البحث والاستخراج كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاستثمارات بالعمليات اللاحقة كالتكرير والنقل والتسويق.

-أن وجود المشاريع المشتركة في كل مناطق الإنتاج أعطى للشركات المنتجة ميزة عدم احترام سيادة الدولة عند اتخاذ قرارات الاستثمار، أي أن قرارات الاستثمارات التي كانت تتخذها الشركات لا تعتمد على احتياجات الدول بل على متطلبات الشركات ففي السوق العالمية.

-وجود المشاريع المشتركة في جميع مناطق الإنتاج جعل الشركات تتحمل نفس نسبة المخاطر بحيث أن فشل الاستثمار في منطقة ما يعوضه النجاح في منطقة أخرى مما يؤدي إلى زيادة الأرباح.

-وجود نظام الامتياز والكارتل في عمليات الاستخراج أدى إلى تجنب أي فائض أو عجز في التوازن الإجمالي بين العرض والطلب على النفط، بالإضافة إلى الاحتفاظ بنسب حصص الشركات في السوق في حالة توسع الأسواق وفق اتفاقية * as is ، وعلى الرغم من ذلك لم تؤدي إلى حالة توازن السوق، بمعنى أن بعض

[1] المرجع السابق، ص80

*اتفاقية الإبقاء على الحصص النسبية للشركات في السوق في حالة زيادة الطلب أو انكماشه.

الشركات كانت تملك من الخام أكثر مما يمكن أن تستوعبه عملياتها اللاحقة والبعض الآخر كان يملك الطاقات في العمليات اللاحقة أكثر من إنتاجه من الخام، لذلك لجأت الشركات إلى عقود طويلة الأجل تبيع خلالها شركات الفائض النفط إلى شركات العجز مما كان يستبعد حدوث اختلال إجمالي بين العرض والطلب الكلي

خامسا: الاتفاقيات الاحتكارية

شهدت المرحلة التي عقبة انهيار الكارتل استمرار الشركات في التعاون والتنسيق فيما بينها كما لو كان الكارتل مطبقا، حيث استخدمت الشركات أدوات التنظيم الاحتكاري للتأثير على السوق وفقا لمصالحها على الشكل التالي[1] :

-**الملكية المشتركة لعناصر الإنتاج أو الإنتاج المشترك:** يقصد بالمشروع المشترك أن يكون رأسمال المشروعات ذات ملكية مشتركة، حيث قامت هذه المشروعات المشتركة من أجل تحقيق هدفين وهما وضع حد للمنافسة بين الشركات والرقابة على إنتاج النفط بغية تحديد الإنتاج العالمي عند مستوى لا يعرض الأسعار لتقلبات.

-**عقود الشراء والبيع طويلة الأجل :** من المعروف في صناعة النفط العالمية أن بعض الشركات الكبرى تمتلك تسهيلات تكرير وشبكات توزيع تزيد عن طاقتها الإنتاجية طاقة معطلة، لذلك تحاول بيع هذا الفائض إلى الشركات التي تحترم مسؤولياتها الكارتلية في السوق بحيث لا تستخدمه بشكل يؤدي إلى تقلبات الأسعار.

-**تعاون الشركات في العمليات اللاحقة:** بحيث كان التعاون في السابق يقتصر على مرحلة الإنتاج لذلك امتد أيضا إلى التعاون في العمليات اللاحقة كالنقل والتكرير والتسويق.

[1] المرجع سابق، ص 53-55

-**التكامل الرأسي:** أي أن الشركات كانت تمتلك تجهيزات في جميع مراحل الإنتاج والتكرير والنقل والتسويق، حيث تتميز صناعة النفط بطبيعتها المتكاملة بمعنى أنه لا يمكن وصول النفط إلى المستهلك النهائي دون المرور بعدة مراحل.

لقد أدى التكامل الرأسي للشركات إلى تقوية قبضتها على الأسواق ومكنها من تحويل المنافسة من عمليات الإنتاج إلى عمليات التسويق، ويرجع ذلك إلى أن أنواع النفط الخام المتجانسة لذلك من الصعب المنافسة على أساس النوعية والجودة، كما أنهم لا يريدون الاتجاه إلى منافسة تستهدف الأسعار أي إبقاء المنافسة منحصرة في مجال الدعاية والخدمة.

خلاصة الفصل الثاني

إن توازن سوق النفط والتدقيق في خصائص منحنيات العرض والطلب على النفط ، لها دور مهم في تحديد أسباب تقلبات أسعار النفط .فضلا عن كونها تختلف عن بقية المواد الأولية الأخرى

لقد بحثنا في الإجراءات والسياسات التي إنتهجتها الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية والشركات العاملة في صناعة النفط بهدف توجيه الأسعار والتحكم في سوق النفط، كما بينا عدم إمكانية المنافسة السعرية في صناعة النفط بسبب ضخامة النفقات الثابتة مقارنة مع النفقات المتغيرة، لأن النظرية الإقتصادية تنص على أن المشروع يمكنه أن يشتغل مادات الأسعار التنافسية تغطي النفقات المتغيرة، الأمر الذي من غير الممكن تحقيقه في صناعة النفط لأنه سيؤدي إلى خسارة جميع المشاريع ومن ثم فإن الإحتكار الطبيعي هو الحل الأنسب في سوق النفط.

أما فيما يخص الإجراءات والسياسات التي تنتهجها الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية والشركات العاملة فلقد كشفنا عن الإستراتيجيات الطويلة والقصيرة الأجل المنتهجة بهدف إحكام السيطرة على السوق، وذلك عبر إتفاقيات ذات طابع إحتكاري.

الفصل الثالث

تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية و الاجراءات الحكومية المتخذة

2016-2005

تمهيد:

عرفت أسعار النفط في السنوات الأخيرة تطورا كبيرا تميز بالارتفاع والانخفاض نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، حيث ان هذه التقلبات كان لها انعكاسا على المتغيرات الاقتصادية من أزمة ارتفاع أسعار النفط 2008 الى الأزمة الحالية لانخفاض أسعار النفط و التي تعاني منها الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة حيث حددت في تعاملها مع انخفاض أسعار النفط تدابير وقائية لحماية نشاطها الاقتصادي، بالاضافة الى التدابير المقترحة من طرف المحللين الاقتصاديين و التي من الممكن أن تنهض بها الجزائر من الأزمة.

سنعرض في هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: تطورات أسعار النفط 2005-2015

المبحث الثاني: تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الأساسية في الجزائر

المبحث الثالث: الاجراءات الحكومية الجزائرية للحد من الأزمة و التنبؤات طويلة الأجل لأسعار النفط

المبحث الأول: تطورات أسعار النفط في الفترة 2005-2015

عرفت أسعار النفط في السنوات الأخيرة تطورا كبيرا تميز بالارتفاع والانخفاض نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية ، كان لها أثر كبير على اقتصاد الجزائر و هذا ما سنوضحه في هذا المبحث

المطلب الأول: تطورات أسعار النفط في الفترة 2005-2009

الجدول التالي يوضح تطورات أسعار النفط خلال 2005-2009 التي تميزت بالتقلبات حادة .

الجدول رقم (01): تطورات أسعار النفط في الفترة 2005-2009

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
السعر	45.4	65.85	74.94	99.97	62.25

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي.

واصلت أسعار النفط في الارتفاع لتصل شهر سبتمبر 2005 م 45.4 دولار للبرميل وتعرف مستويات غير مسبوقة سنتي 2006 م و 2007 م بلغت 65.85 و 74.94 دولار للبرميل على التوالي وقد ساهم في ذلك مجموعة من العوامل منها ارتفاع الطلب العالمي على النفط و التوترات التي شهدتها بعض مناطق الانتاج الرئيسية واختناقات في طاقات التكرير والمضاربات في الاسواق المستقلة للنفط لتصل سنة 2008 م إلى 99.97دولار للبرميل، بينما سنة 2009 م عرفت انخفاض في أسعار النفط وصلت إلى 62.25 دولار للبرميل وذلك بسبب الازمة المالية العالمية حيث بدأت الاستثمارات العقارية أو المرتبطة بأصول عقارية في الولايات المتحدة الأمريكية تعرف المشاكل في سنة 2007 م نتيجة التخلف عن سداد القروض العقارية الممنوحة بضمانات غير كافية أو مقترضين غير مؤهلين، فأدى إلى انهيار قيم العقارات ولم يعد في إمكان المقترضين سداد ديونهم وإعلان شركات الرهن العقاري إفلاسها وأصبحت الأزمة عالمية مع نهاية 2008 م وفي المقابل

كانت أسعار النفط تواصل الارتفاع في هذه السنة غير أن هذا الارتفاع لم يدم طويلا لأن أسعار أسهم الشركات النفطية تأثرت وإنعكس على أسعار النفط بسبب حالة الركود الاقتصادية.

الشكل رقم (01): تطورات أسعار النفط للفترة 2005-2009

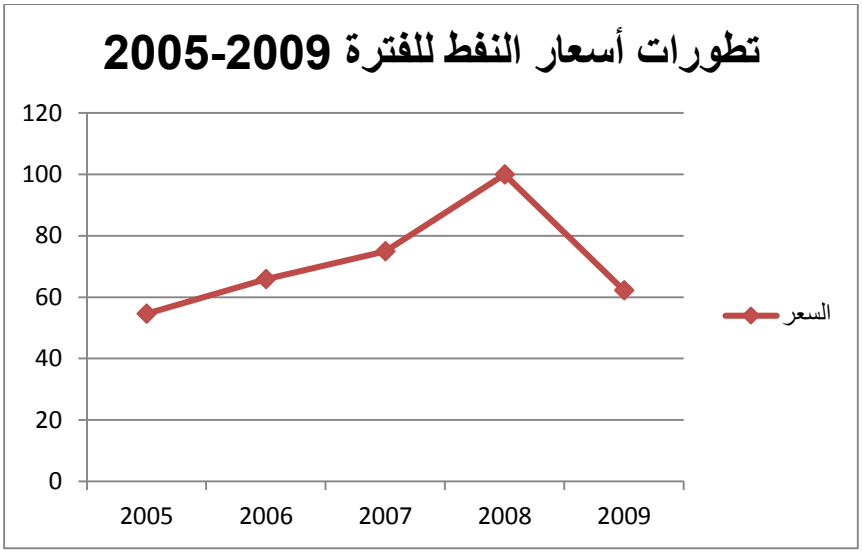

المصدر: من اعداد الطالبة وفق معطيات الجدول السابق

المطلب الثاني: تطورات أسعار النفط للفترة 2010-2016

سنعرف في هذا المطلب تطورات أسعار النفط للفترة 2010-2016 التي تميزت بتقلبات حادة في اسعار النفط هي كذلك و هذا ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطورات أسعار النفط للفترة 2010-2015

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
السعر	80.15	112.19	111	109.5	96.25	50.79

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري، التطور الاقتصادي و النقدي

شهدت سنة 2010 استقرار نسبي في الاسعار وصلت إلى 80.15 دولار للبرميل مقارنة مع حالة عدم الاستقرار التي اتسمت بها الأسعار خلال العامين السابقين، لتتخطي أسعار النفط عتبة 100 دولار للبرميل فبلغت سنة 2011 م 112.9 دولار للبرميل نتيجة تأثر أسعار النفط بمجموعة من العوامل منها التوترات السياسية التي شهدتها الدول العربية وتقلبات سعر الدولار وزيادة حجم المضاربات لتتميز سنتي 2012 م و 2013م بالتراجع الطفيف عند سعر 111 و 109.5 د ولار للبرميل على التوالي، لتتهاوى أسعار النفط خلال 2015 ووصولها الى 50.79 دولار للبرميل الواحد مقارنة بسنة 2014 التي وصل سعر البرميل الواحد الى 96.25

و سوف نوضح أكثر تقلبات أسعار النفط خلال هذه الفترة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (02): تطورات أسعار النفط للفترة 2010-2015

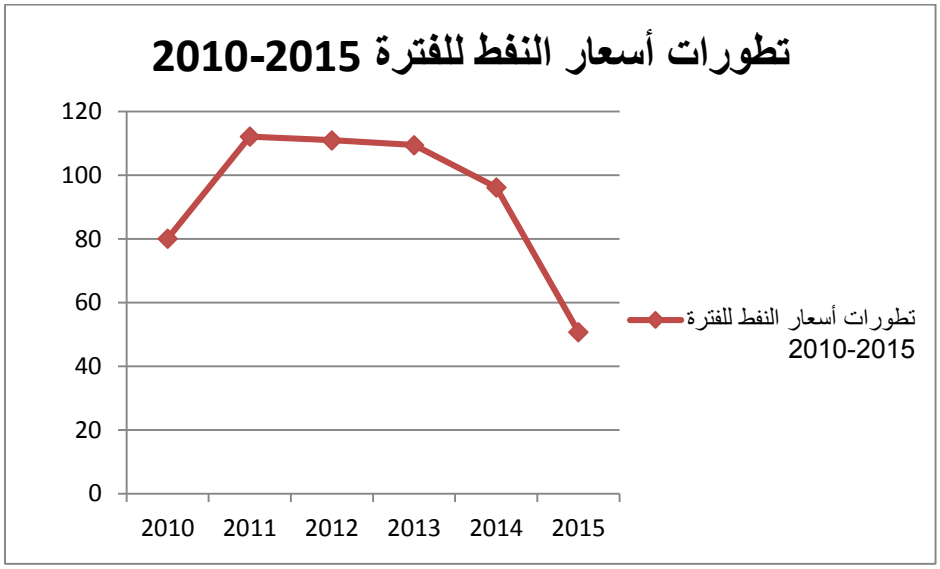

المصدر: من اعداد الطالبة وفق معطيات الجدول السابق.

ما يبينه الشكل الخاص بتطور أسعار النفط هو اتجاه أسعار النفط نحو الارتفاع إلى غاية سنة 2008 م بقيمة 99.97 دولار للبرميل ثم انخفضت الأسعار في سنة 2009 م وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية ليتجه المنحني نحو الأعلى دلالة عن ارتفاع أسعار النفط ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2011 م ب112.19 دولار للبرميل، ليتجه فيما بعد المنحني نحو الانخفاض وذلك منذ سنة 2013 م بسبب تراجع أسعار النفط وتأثير أزمة النفط التي كانت أكثر حدة سنة 2015 حيث انخفض سعر النفط الى 50.79 دولار للبرميل الواحد، ومن بين أسباب انهيار أسعار النفط سنة 2015 ظهور انتاج النفط الصخري الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيروليكي والحفر الافقي وقد أضاف هذا المصدر حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة الاوبك فهي تعد من أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط حيث شهدت الفترة الاخيرة تغير في سلوكها الاستراتيجي خلال تركيزها على حصتها السوقية على حساب الاسعار مما زاد من عرض النفط، الزيادة المتوقعة في الصادرات الايرانية وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية عليها من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما، بالإضافة إلى تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود، والهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة الامريكية في ظل الاستعانة ببدائل أخرى و تراجع الطلب العالمي وخاصة في الاسواق الصاعدة كالصين

المبحث الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الأساسية في الجزائر

عرفت أسعار النفط في الفترة 2005 إلى 2015 تقلبات اختلفت حدتها حسب الظروف السائدة، وهذه التقلبات بدورها انعكست على الميزانية العامة، الميزان التجاري للدولة ، بالإضافة إلى تأثيرها على حجم الاحتياطي من العملة الأجنبية.

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة و الميزان التجاري

أولا: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة

لميزانية الدولة دور فعال وأساسي في ضمان السير الحسن للمصالح العمومية ومن خلالها يتم تقدير النفقات مقارنتا بالايرادات لذا لابد من مصادر لتمويل هذه الميزانية التي تتمثل في الجباية النفطية والجباية العادية وبدورها تستخدم هذه الايرادات في تمويل نفقاتها.

-تطور ايرادات قطاع النفط:

ترتبط أسعار النفط بالجباية النفطية ولها تأثير مباشر على حصيلتها وتعتبر الايرادات النفطية أهم مورد للميزانية العامة التي أصبحت تلعب دورا كبيرا في توا زنها فهذه الاخيرة تتأثر بالتغيرات التي تحدث على مستوى أسعار النفط، ولمعرفة تأثر الايرادات النفطية بهذه التقلبات سيتم توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (03): نسبة الايرادات النفطية و الايرادات العادية في اجمالي الايرادات الكلية خلا ل الفترة 2005-2014

الوحدة: مليار دج

السنوات	ايرادات الجباية النفطية	ايرادات الجباية العادية	ايرادات الجباية الكلية	نسبة الجباية النفطية %	نسبة الجباية العادية %
2005	2352.7	640.4	2993.1	78.61	21.39
2006	2799.0	720.8	3519.8	79.53	20.47
2007	2796.8	766.7	3563.5	78.49	21.51
2008	4088.6	965.2	5053.8	86.25	13.75

32.21	67.79	3559.3	1146.6	2412.7	**2009**
30.88	69.12	4203.0	1298.0	2905.0	**2010**
26.69	73.01	5428.6	1448.9	3979.7	**2011**
30.76	69.93	6055.0	1863.0	4192.0	**2012**
30.95	69.50	6371.0	1972.0	4399.0	**2013**
62.60	37.40	4218.1	2640.4	1577.7	**2014**

المصدر: مختار عصماني ، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال البرامج التنموية،** 2001-2014 ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،.2013-2014

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة الجباية النفطية تمثل أعلى نسبة طوال فترة الدراسة، لتصل إلى أعلى مستوى غير مسبوق سنة 2008 م بنسبة % 86.25 نتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة و وصلت سنة 2008 م 99.97 دولار للبرميل بالمقابل كانت نسبة الجباية العادية تمثل نسبة % 13.75 ، وبسبب تأثيرات الأزمة المالية على أسعار النفط خلال سنة 2009 م نلاحظ تأثر الجباية النفطية خلال هذه السنة وانخفاضها إلى % 67.79 ، لتعرف تحسن في الفترة الممتدة من 2010 م إلى 2013 م لكن يقابلها تحسن في ايرادات الجباية العادية وصلت سنة 2013 إلى % 30.95 أما فيما يخص سنة 2014 م نلاحظ انخفاض في قيمة الجباية وارتفاع في قيمة الجباية العادية النفطية وذلك راجع إلى الانخفاض في أسعار النفط بسبب أثار أزمة النفط في 2014 م

-تطورات نفقات التجهيز والتسيير:

يتأثر حجم الانفاق العام بقدرة الدولة على تغطية تلك النفقات وتعتبر الجباية النفطية من بين الموارد الهامة التي تعتمد عليها الدولة في تغطية نفقاتها ومنه فحجم الانفاق يتأثر بتغيرات أسعار النفط نتيجة تأثير هذا الأخير على ايرادات قطاع النفط، ومن جهة أخرى تتمثل النفقات العامة في نفقات التسيير ونفقات التجهيز

فنفقات التسيير تتسم بالاستقرار فهي تمول من ايرادات عادية بينما نفقات التجهيز تتمثل في الاستثمارات المنتجة أو الاستثمارات الأخرى فهي تتأثر بعوائد قطاع النفط، ففي محاولات الاصلاح الاقتصادي الذي شرعت فيه الجزائر وتماشيا مع التحولات الاقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية عملت على زيادة الانفاق العام من خلال نفقات التجهيز.

ولتوضيح مدى تأثر نفقات التجهيز بتطورات أسعار النفط سيتم اعداد الجدول الموالي الذي يوضح تطور نفقات التسيير والتجهيز.

جدول رقم (04): نسبة تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات خلال الفترة 2005-2014

الوحدة:مليار دج

السنوات	اجمالي النفقات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التسيير %	نسبة نفقات التجهيز %
2005	2052.0	1245.1	806.9	60.68	% 39.32
2006	2453.0	1437.9	1015.1	58.62	41.38
2007	3108.5	1673.9	1434.6	53.58	46.15
2008	4191.0	2217.7	1973.3	52.92	47.08
2009	4246.3	2300.0	1946.3	54.16	45.84
2010	4466.9	2659.0	1807.09	59.53	40.47
2011	5731.4	3797.2	1934.2	66.25	33.75
2012	7428.7	4608.3	2820.4	62.03	37.97
2013	6879.8	4335.6	2544.2	63.02	36.98

2014	7459.7	4715.4	2744.3	63.21	36.79

مختار عصماني، مرجع سابق، ص170

فمن خلال الجدول نلاحظ تزايد في حجم الانفاق العام أي نفقات التسيير والتجهيز على حد سواء إلا أن تطور حجم نفقات التجهيز عرف مستويات أعلى مقارنتا بنفقات التسيير.

ارتفعت نفقات التجهيز خلال الفترة 2005 م 2009 م محققة نسبة % 45.84 من اجمالي النفقات، وهذه الفترة تميزت بتحقيق الجزائر لفوائض مالية بسبب ارتفاع أسعار النفط بلغ سنة 2008 م 99.97 دولار للبرميل وارتفاع ايرادات الجباية النفطية إلى 4088.6 مليار دينار جزائري، وواصلت نفقات التجهيز في الارتفاع رغم التوترات التي شهدتها أسعار النفط وتأثير الازمة المالية العالمية خلا ل سنة 2009 م، لتستمر نفقات التجهيز في الارتفاع انطلقا من سنة 2010 م

طيلة الفترة 2010 م 2014 م، ورغم تراجع أسعار النفط في منتصف سنة 2014 م إلا أن نفقات التجهيز واصلت الارتفاع

ثانيا: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري

إن التقلبات التي عرفتها أسعار النفط لها دور في تكوين رصيد الميزان التجاري من خلال حركة الصادرات والواردات ولذلك سنقوم بتحليل أثر التغيرات الحاصلة في أسعار النفط على حصيلة الصادرات والواردات من خلال هذا المطلب.

جدول رقم (05): تطور الميزان التجاري للفترة 2005-2015

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	46.001	54.613	60.163	79.298	45.194	57.053

الواردات	20.357	21.456	27.631	39.473	39.294	40.473
الميزان التجاري	25.644	33.157	32.532	39.819	59.00	16.580
السنة	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	
الصادرات	73.489	72.647	65.520	61.009	34.668	
الواردات	47.247	50.376	55.28	58.580	51.720	
الميزان التجاري	26.242	22.71	10.492	0.6	-17.034	

المصدر: وزارة المالية

من خلال الجدول نلاحظ ومنذ سنة 2005 عرف رصيد الميزان التجاري تطورا ايجابيا ليبلغ أعلى قيمة له قدرت ب 39.819 مليار دولار سنة 2008 م نتيجة ارتفاع الصادرات التي وصلت إلى 60.163 مليار دولار وارتفاع أسعار النفط ب 99.97 دولار للبرميل، وهذه الوضعية لم تستمر في السنوات الموالية فانخفض رصيد الميزان التجاري ليصل إلى أدني قيمة له سنتي 2014 و 2015 بقيمة 0.6 و -17.034 على التوالي.

شكل رقم (03): تطور الصادرات و الواردات للفترة 2005-2015

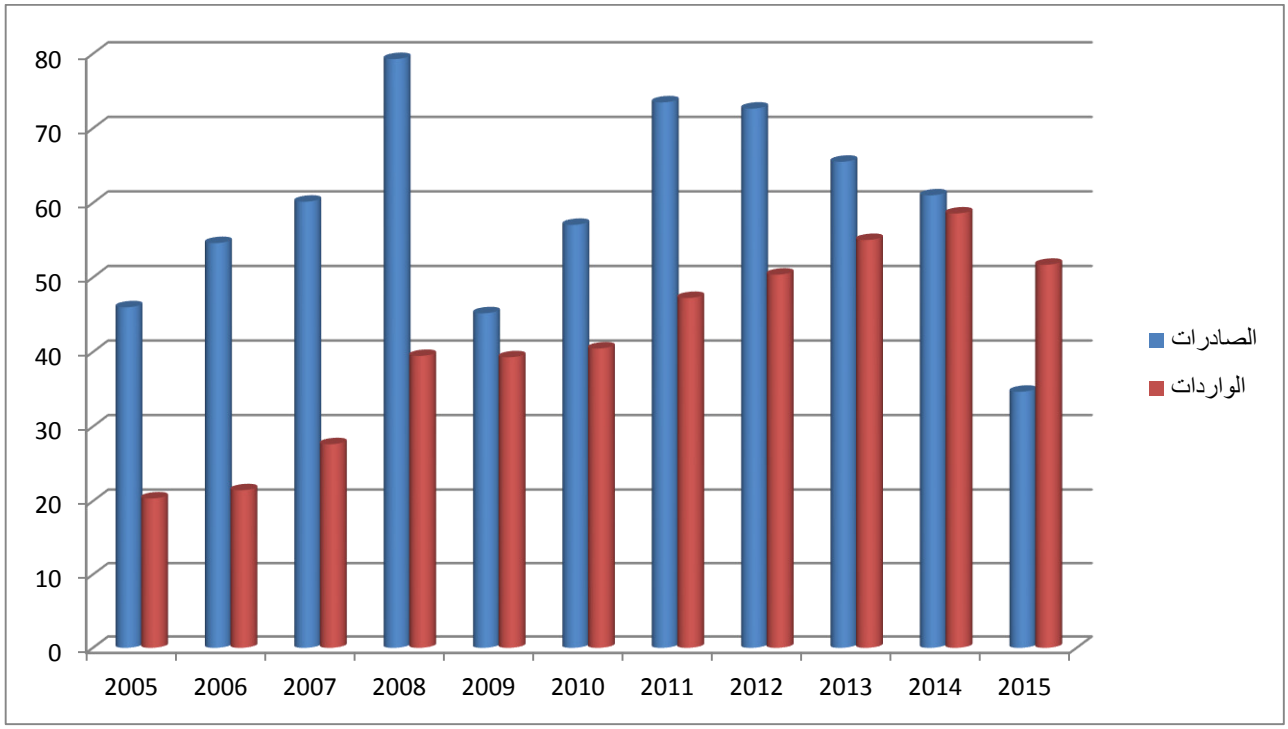

المصدر: من اعداد الطالبة وفق معطيات الجدول السابق.

شكل رقم (04): يوضح تطور الميزان التجاري للفترة 2005- 2015

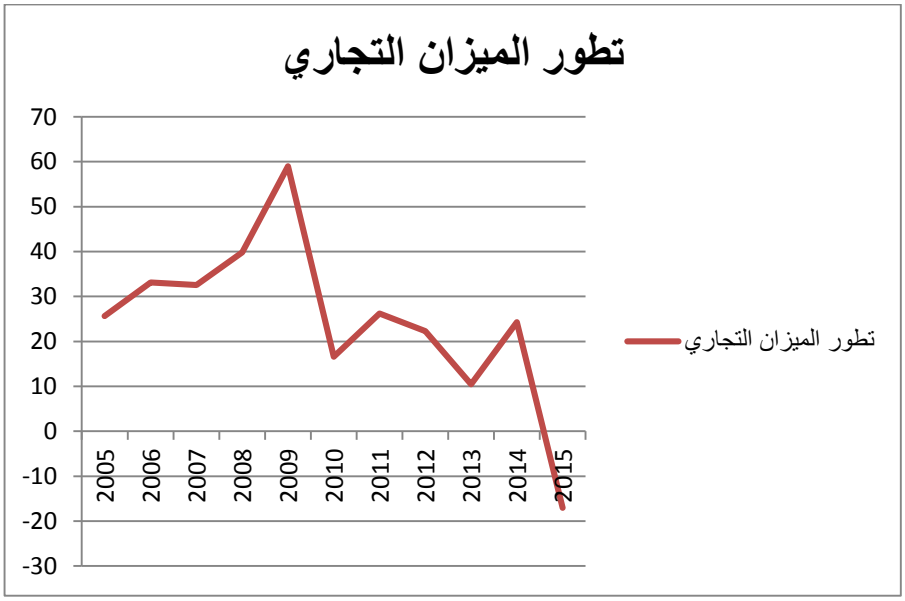

المصدر: من اعداد الطالبة وفق معطيات الجدول السابق

من خلال منحنى تطور الميزان التجاري نلاحظ أنا هذا الأخير عرف تطورا ايجابيا سنة 2008 لكن هذه الوضعية لم تضل على حالها، حين عرف الميزان التجاري اخفاضا حادا في سنة 2014 و 2015 على التوالي حيث بلغت قيمته 17.034- سنة 2015

فتغيرات أسعار النفط تؤثر هي الأخرى على رصيد الميزان التجاري من خلال التأثير على الصادرات أغلبها صادرات نفطية ما يجعل الميزان التجاري عرضة للصدمات النفطية.

والجدول الموالي سيوضح نسبة مساهمة صادرات قطاع النفط في اجمالي الصادرات وتأثيرها على رصيد الميزان التجاري:

الجدول رقم (06): نسبة صادرات قطاع النفط إلى اجمالي الصادرات خلال الفترة 2005 -2015

السنة	صادرات قطاع النفط	اجمالي الصادرات	نسبة مساهمة قطاع النفط
2005	45.094	46.001	98.02 %
2006	53.429	54.613	97.83%
2007	58.831	60.163	97.78%
2008	77.361	79.298	97.55
2009	44.128	45.194	97.64
2010	55.527	57.053	97.32%
2011	71.427	73.489	97.20%
2012	69.804	72.647	97.30%
2013	62.960	65.520	96.90%

2014	58.34	61.009	97.16%
2015	33.08	34.668	97.47%

المصدر: من اعداد الطالبة وفق معطيات الجدول السابق، وزارة المالية، النشرات الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2015

من خلال الجدول الذي يبين نسبة صادرات قطاع النفط إلى اجمالي الصادرات نلاحظ أن حصة الصادرات من قطاع النفط تمثل الحصة الأكبر من اجمالي الصادرات خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2015 بنسبة تتراوح بين % 96 و% 97 ارتفاع الصادرات النفطية لتبلغ سنة 2008 م قيمة 77.361 مليار دولار أي نسبة % 97.55 من اجمالي الصادرات وهذا نتيجة لارتفاع أسعار النفط طيلة هذه الفترة، بينما سنة 2009 م بسبب تأثير الازمة العالمية على أسعار النفط، ومع تحسن أسعار النفط سنة2010 م بلغ 80.15 دولار للبرميل ارتفع حجم الصادرات النفطية أيضا إلى 55.527 مليار دولار، لتصل إلى أدني مستوى لها سنة 2015 بقيمة 33.08 مليار دولار بسبب أزمة النفط وتأثيرها على أسعار النفط بالانخفاض غير أن ذلك لم يمنع من سيطرة صادرات قطاع النفط على اجمالي الصادرات بنسبة 97.47%

شكل رقم (05): تطور صادرات قطاع النفط إلى اجمالي الصادرات

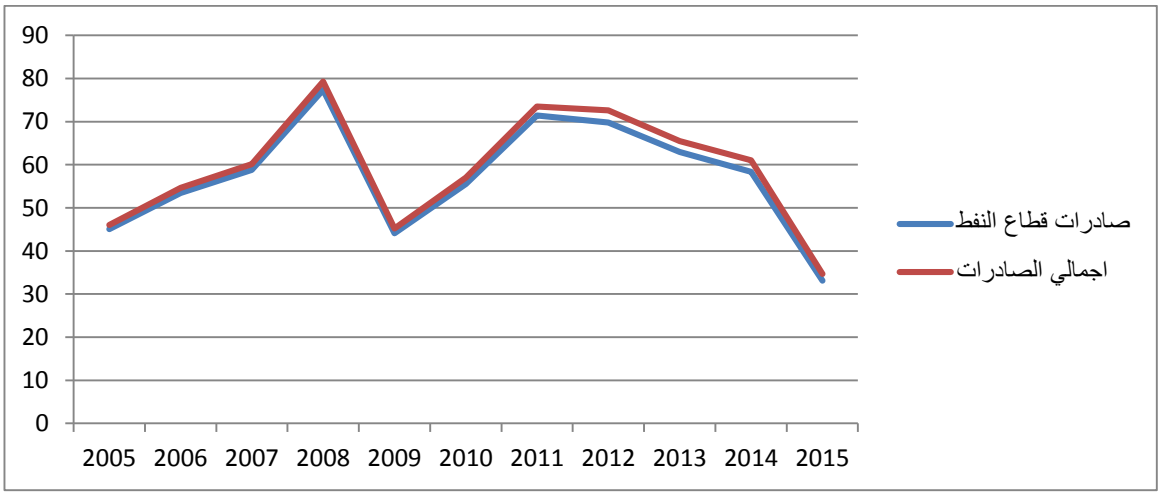

المصدر: من اعداد الطالبة وفق معطيات الجدول السابق

يوضح لنا الرسم البياني درجة اعتماد الصادرات على قطاع النفط فالرسم البياني يبين درجة تطابق كل من صادرات النفط و الصادرات الكلية فهما يتحركان في اتجاه واحد وبقيم متقاربة صعودا ونزولا تحث تأثيرات أسعار النفط وهذا ما يبين درجة اعتماد الصادرات الكلية على قطاع النفط وبالتالي التأثير في الميزان التجاري.

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على حجم احتياطي الصرف

ان تقلبات أسعار النفط تأثر على احتياطي الصرف في الجزائر وذلك لاعتماد الجزائر على صادرات قطاع النفط كمصدر لتراكم هذه الاحتياطات والجدول الموالي يبين علاقة أسعار النفط بحجم احتياطي الصرف.

جدول رقم (07): تأثير تطور أسعار النفط على احتياطي الصرف

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سعر النفط	54.64	65.85	74.94	99.97	62.25	80.15
احتياطي الصرف	56.18	77.78	110.18	143.1	148.18	162.22
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	
سعر النفط	112.19	111	109.5	96.25	50.79	
احتياطي الصرف	182.22	190.66	194.01	178.93	144.13	

المصدر: تقارير بنك الجزائر السنوية

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع حجم احتياطي الصرف طوال فترة الدراسة ليصل إلى أعلى معدل سنة 2013م ب 194.01 مليار دولار باستثناء سنة 2015 التي انخفض فيها حجم احتياطي الصرف إلى 144.13مليار دولار وذلك راجع إلى أزمة النفط التي أثرت على حجم احتياطات الصرف.

وكتوضيح للجدول السابق تم رسم الشكل التالي:

الشكل رقم(06): تأثير تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف

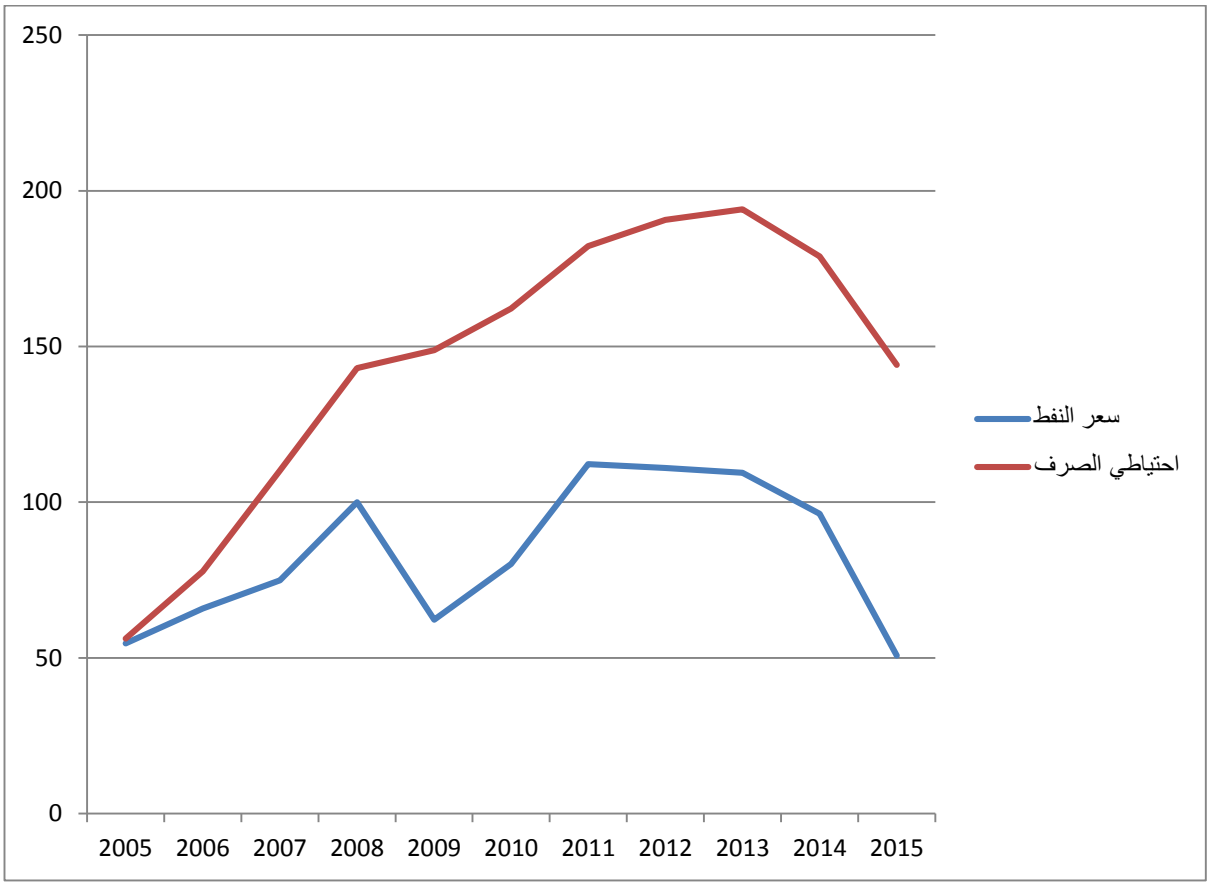

المصدر: من اعداد الطالبة وفق معطيات الجدول السابق

من خلال المنحني نلاحظ أن أسعار النفط تؤثر على الاحتياطات حيث نلاحظ في سنة 2009 م انخفاض الأسعار إلا أن احتياطي الصرف استمر في الارتفاع، وهذا يفسر عدم تأثير الازمة المالية العالمية على الاحتياطات الأجنبية في الجزائر غير أن أزمة انخفاض أسعار النفط كانت لها تأثيرات كبيرة على أسعار النفط وبذلك تأثر حجم الاحتياطي في سنة 2015، بينما نلاحظ بداية تراجع احتياطي الصرف تزامنا مع تراجع أسعار النفط ويمكن تفسير ذلك بوجود عوامل أخرى إلى جانب أسعار النفط تؤثر على حجم الاحتياطات.

المبحث الثالث: اجراءات الحكومية الجزائرية للحد من الأزمة و التنبؤات طويلة الأجل لأسعار النفط

يتمثل التحدي الأكبر لجميع اقتصاديات الدول في محاولات الحكومات فعل شيء للحد من التباطؤ في النمو وزيادة البطالة وتضخم أسعار النفط والمواد الغذائية، لكن خبراء الاقتصاد يؤكدون إنه من المستحيل على الحكومات معالجة جميع هذه المشاكل الاقتصادية في نفس الوقت خاصة وأن الصدمة تتبع من جانب العرض في الاقتصاد.

المطلب الأول: اجراءات الحكومة الجزائرية للحد من أزمة انخفاض أسعار النفط

لمواجهة هذه الصدمة اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات بغرض ضبط أوضاع المالية العامة وتحييد أثر الصدمة على النمو الاقتصادي شملت مايلي:[1]

-كخط دفاع أول، استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو.

-سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، فعلى سبيل المثال قام بنك الجزائر بالسماح للدينار بالانخفاض ب 25 بالمائة مقابل الدولار الأمريكي و ب 6.7 بالمائة مقابل اليورو خلال عام 2015 والغرض من وراء ذلك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطيات الدولية.

[1] عبد الحميد مرغيت، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة,** كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، ص 4 ص5

-اتخذت تدابير حاسمة في الموازنة عام 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق، و خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016مقارنة بعام 2015 بنسبة% 8.8 ، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3% وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16 % وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع تراموای ومستشفيات ...) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والإسمن ، و خفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة، وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، و فرض حقوق جمركية ب % 15 على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة

كان هناك مجموعة من المقترحات اقترحها بعض المحللين الاقتصاديين و التي من الممكن أن تنهض بها الجزائر من الأزمة .

أولا: نحو نظام جبائي جديد (رفع مستوى الضرائب)

ان معدل تحصيل الضريبة في الجزائر حاليا لا يزيد عن 13 بالمئة، و يبلغ حجم الضريبة غير المحصلة 20 مليار دولار أي ما يزيد قليلا عن نسبة 117 بالمئة من الجباية النفطية المتوقعة كلها نهاية 2016 و المقدرة ب 17 مليار دولار، حيث أن 99 بالمئة من الجباية العادية في الدولة يأتي من 12 ولاية فقط من مجموع 48 ولاية، فالجزائر بعيدة عن النجاعة الضريبة و أن الوقت قد حان لاطلاق مؤسسة مختصة في التفكير الجبائي وظيفتها تصميم سياسات جديدة مبنية على الابتكار و نجاعة التحصيل، مؤسسة لا يمكن ادارتها الا من خلال وزارة منتدبة الجباية، حيث يشكو النظام الجبائي في الجزائر من ثغرات جمة و ان كان يتصف بمزايا ايجابية كثيرة، حيث يعرض على المستثمرين نسبا ضريبية محفزة تقل كثيرا عن دول اخرى و لكنه يبدي ضغطا جبائيا

أكثر و ضعيف في مؤشر العدل بين الولايات من جهة و بين المؤسسات و القطاعات من جهة أخرى، كما أنه نظام يفتقد الى نجاعة التحصيل، حيث ان هذه الثغرات هي نفسها التي جعلت الجباية الوطنية جباية نفطية بامتياز في تمويل نفقات الجماعات المحلية و في التحوط المالي المعروف بضبط الايرادات، و هي نفسها الثغرات التي سمحت ل 70 بالمئة من ولايات الوطن لا تساهم بأكثر من 01 بالمئة من جباية الدولة العادية في حين يتحمل 30 بالمئة منها ال 99 بالمئة الباقية، و هي الثغرات نفسها التي جعلت من الجباية العادية جباية عمومية بامتياز و لولا شركات القطاع العام على قلتها و التي لا تتجاوز نسبتها ال 5 بالمئة من النسيج الاقتصادي الوطني لاختفت الضريبة من المشهد الجبائي تماما.

ان الاتجاه المتنازل و السريع للجباية النفطية في بلادنا منذ عام 2008 حيث بلغت نسبة التراجع لحد الساعة 57.5 بالمئة لا يسمح لنا بالمزيد من التأخر في عصرنة نموذجنا المالي و الذي من المفترض أن بندمج أكثر في الاقتصاد الحقيقي و أن ينظر اليه كتابع لنموذج النمو و ليس كمحفز للثروة فقط.[1]

يمكن القول أنه إذا كانت أزمة انخفاض أسعار النفط أزمة عابرة أي مؤقتة، فيمكن للحكومات الاعتماد على سياسة مؤقتة من رفع للضرائب بشرط أن يتم الاستغناء على هذه السياسة فور نهاية الأزمة أي عودة أسعار النفط إلى مستواها الطبيعي، لكن من الناحية العملية هذه السياسة تنطوي على خطر أنه من الصعب جدا العودة إلى السياسات التي كانت منتهجة قبل الأزمة في الوقت المناسب، فضلا عن أن مثل هذه السياسات ستؤدي إلى تدعيم نمو الطلب على النفط في المستقبل ومن ثم ستترجم إلى تضخم دائم، حيث أن اقتصاد الجزائري لم يعد يتحمل المزيد من التضخم.

في باب ايجاد موارد جديدة للجباية، اقترحت الوزارة المنتدبة للجباية الابتكار الجبائي و تحقيق التحصيل الأمثل للضرائب، في باب الواردات اقترح تطبيق الحواجز غير جمركية على كل السلع و الخدمات (نوعية المنتوج،

[1] بشير مصيطفى، **اقتصادنا** " **الفرصة المتبقية**"، جسور للنشر و التوزيع، الجزائر، 2016،ص57-59

معيارية السلامة الصحية، معيارية التغليف، معيارية عدم التأثير على البيئة، معيارية منشأ المنتوج، معيارية رشادة استهلاك الادارات الحكومية و الوزارات، معيارية أولوية الاستهلاك بالنسبة للعائلة الجزائرية)[1]

ثانيا: سعر الفائدة لتصحيح السياسة النقدية

قررت الحكومة الجزائرية وسط العام 2016 خفض الفائدة على القروض الموجهة للاستثمار في قطاعات انتاجية و خدمية و مناطق محددة بين 2 و3 بالمئة و لفترة زمنية تصل الى 5 سنوات، و ذلك يدل على التحول من استخدام سعر الفائدة كاداة من أدوات السياسة النقدية و هو بالفعل ما ظل الخبراء ينادون به منذ تأزم الوضع المالي في البلاد، و لو عملت الحكومة بهذه السياسة في الوقت المناسب لما خسر الدينار الجزائري ما خسره من قيمته في سوق الصرف (كما هو موضح في الجدول رقم في الأسفل) و لأمكن اختبار السياسة النقدية للحكومة من زاوية أخرى أي من زاوية السوق المفتوحة.

فهل يحقق التصحيح النقدي عن طريق سعر الفائدة هدفه في انعاش الاستثمار؟ و ماذا عن كلفة الاقراض الجديدة من زاوية نظر ظبط مالية الدولة؟

ان سعر الفائدة هو عنوان السياسة النقدية عن طريق السوق المفتوحة، وفي غياب سوق مالي نشط تظل البنوك التجارية ملاذ الحكومات في تصحيح الاستثمار و ادارة السيولة، و لا أحد يستطيع أن يفسر تأخر الجزائر في استخدام سعر الفائدة كأداة للتحكم في فخ السيولة * و تحرير السوق النقدي لصالح سوق رأس المال (بنوك الاستثمار و شركات التأمين و الشركات القابضة) بدل سوق الاقراض (العمليات الجارية) خاصة و أن تجارب الدول تجاوزت النظرية الاقتصادية التقليدية في احتساب الفائدة الموجبة ضمن متغيرات الطلب على الاستثمار و من ثمة في علاقات الانتاج.

[1] بشير مصيطفى، **نهاية الريع"الأزمة و الحل"**، جسور للنشر و التزيع، الجزائر، 2015 ، ص13

* تطرق كينز في تحليل فكرة فخ السيولة ومفادها عند وصول سعر الفائدة إلى مستوى منخفض(وهو أدنى مستوى يمكن أن يصل إليه) فإن المضاربين سيحتفظون بأي كمية من النقود تقع في حوزتهم على شكل أرصدة نقدية عاطلة دون التوجه نحو الاستثمار في شراء السندات وهنا يقع الاقتصاد في فخ السيولة.

و تأتي هذه التطورات في مجال السياسة النقدية المعاصرة استجابة لحاجات الاستثمار في مرحلة الركود بعد التأكد من الأثر السلبي لسعر الفائدة على الطلب على الاستثمار و على أسعار السوق و طلب العائلات و في الجزائر، الأمر يتعلق بحدود السياسة النقدية للحكومة و التي باتت تتبع الاقتصاد الكلي من جانب عدم تنوع أدوات التدخل، و بعد استنفاد أدوات الجباية و سوق الصرف و تمويل المشروعات عن طريق الخزينة و الدين العام، لم يضل بين يدي الحكومة سوى السوق المفتوحة في الداخل و أسواق المال في الخارج، و مع الكلفة الباهضة للمديونية الخارجية تحتفظ السياسة النقدية المبنية على سعر الفائدة في الداخل بامكانيات مهمة في تحريك سوق رؤوس الأموال الراكدة.

و تعني سياسة سعر الفائدة اختبار نموذج الاستثمار و تتبع أثر الفائدة على الطلب على القروض من جهة و على عرض الودائع لصالح البنوك و الشركات الاستثمار من جهة ثانية، و لحسن الحظ تملك الجزائر من البيانات و تجارب الدول ما يساعدها على فهم حقيقة و أبعاد فخ الفائدة الذي اقترحته النظرية الاقتصادية تحت فرضية اليقين ، قبل أن تثبت الأسواق كلها ضعف هذه الفرضية لصالح فرضية معاكسة هي عدم التأكد* ، و في حالة عدم التأكد فان جميع السياسات تؤول الى هشاشة في حال استخدام المؤشرات الثابتة، و على سبيل المثال تستخدم الحكومة الجزائرية مؤشر النمو المتوقع و مؤشر سعر الصرف و مؤشر التضخم و مؤشر سعر النفط كمراجع ثابتة في اعداد قوانين المالية، و في كل مرة نضطر لمراجعة نفس القانون في نهاية كل سنة (قانون المالية التكميلي).

نفس الشيء لسعر الفائدة في تخطيط الطلب على الاستثمار، حيث يعد تثبيت مؤشر الفائدة مناقضا لتحرك التضخم من جهة، و النمو من جهة ثانية، و من ناحية النظرية يفترض أن تزيد الفائدة عن رقم التضخم و تقل عن رقم النمو (3.5 بالمائة متوقع 2016)، و هو ما يعد مستحيلا، حيث يكمن الحل في الحاق الفائدة بالتغير

* هذا المبدأ معناه أن الإنسان ليس قادرا على معرفة كل شيء بدقة 100%، ولا يمكنه قياس كل شيء بدقة 100%، إنما هناك قدر لا يعرفه ولا يستطيع قياسه...

على أساس عائد رأس المال و هو ما يعني قاعدة الربح أو المشاركة المالية، و ليس نقل عبئ الفائدة من المستثمر الى الخزينة.

و هكذا كلما عمدت السلطات النقدية الى خفض سعر الفائدة نحو الصفر، كلما اقتربت الأسواق (النقدي، المالي، العمل، السلع و الخدمات) من بعضها بعيدا عن فخ السيولة و قريبا من سوق الانتاج بشرط حفز رأس المال المشارك عبر سوق رأس المال و سوق الأوراق المالية و هو ما لقتنعت به الحكومات في الدول الصناعية و لكن قبل سنوات من الآن[1]

***الدينار الجزائري: لماذا التراجع و ما هي البدائل؟**

جدول رقم(08): تطور سعر الصرف مقابل العملات الرئيسية خلال بداية أزمة النفط في الجزائر

سعر الصرف (دج/العملات الرئيسية)	الوحدة	2014	2015	2016
قيم متوسطة خلال الفترة	دج/دولار أمريكي	80.56	100.46	109.47
قيم متوسطة خلال الفترة	دج/الاورو	106.91	111.44	121.18

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ميزان المدفوعات وسعر الصرف

من خلال الجدول نلاحظ انتقال متوسط سعر الصرف السنوي للدينار من 80.56 في نهاية 2014 إلى 100.46 في نهاية 2015 أي انخفاضا قدره 19.81 بالمائة وصولا إلى 109.47 في نهاية 2016 ، انخفض متوسط سعر الدينار السنوي مقابل الأورو و مع ذلك فانه لم ينخفض إلا بقليل في (4.07 بالمائة) في 2015 منتقلا من 106.91 الى 111.44 دينار مقابل واحد أورو في 2015 منتقلا الى 121.18 في 2016.

[1] بشير مصيطفى، **اقتصادنا " الفرصة المتبقية"**، مرجع سابق، ص62-64

الشكل رقم (07)

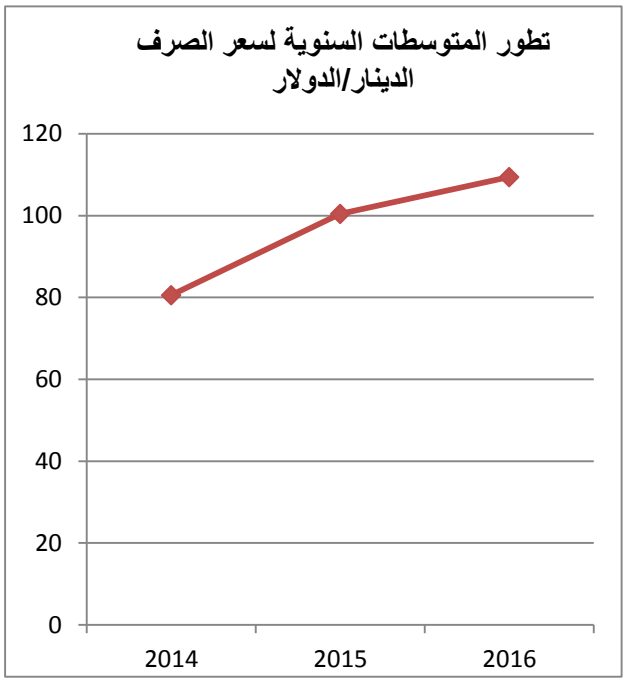

الشكل رقم (08)

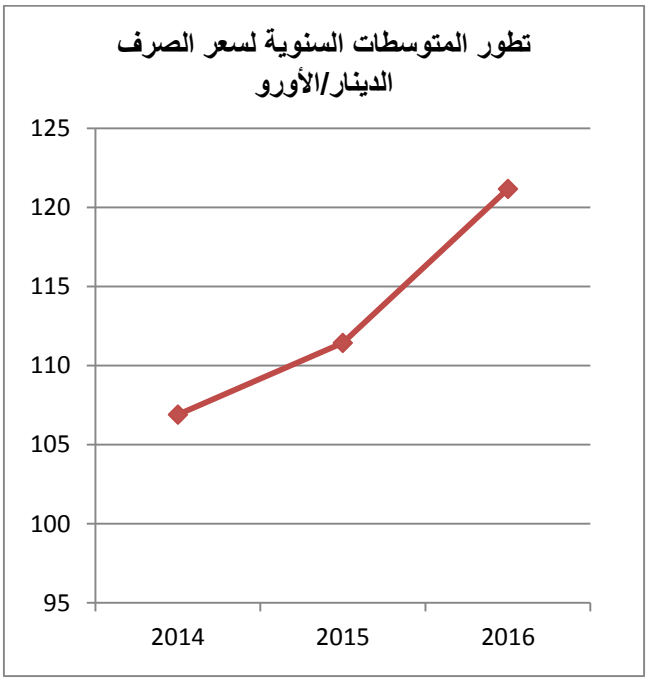

المصدر: من اعداد الطالبة وفق معطيات الجدول السابق

يرجع إن انخفاض أسعار صرف الدينار كانت لعدة أسباب منها :

*تفاقم العجز في الميزانية الميزان لتجاري والميزانية العامة.

*تراجع أسعار النفط، و ذلك لتراجع صادرات قطاع المحروقات

عموما، اتسمت أسعار الصرف الدينار مقابل الأورو و الدولار الأمريكي بالانخفاض خلال هته الفترة، حيث بالنظر إلى حجم الاختلالات، فانه لا يمكن لسعر الصرف أن يشكل المتغير التعديلي الوحيد، بل من الضروري

أيضا بذل جهود موازية من حيث ضبط أوضاع المالية العامة و من حيث الإصلاحات الهيكلية لغرض رفع الصادرات خارج المحروقات.

حيث أنه سيتواصل انخفاض الدينار الجزائري الى النقطة التي يتم فيها ما يلي[1]:

-توازن الميزانية من خلال موارد جديدة للجباية خارج النفط و المحروقات.

-تحفيز الاستثمار و تشجيع ادخار العائلات و تحسين مناخ الأعمال و تحرير سوق رأس المال حيث سيتم امتصاص السيولة الزائدة و التقرب من السوق النقدي المتوازن.

-في باب ايجاد موارد جديدة للجباية، اقترح وزارة منتدبة للجباية وظيفتها (الابتكار الجبائي) و تحقيق التحصيل الأمثل للضرائب

-في باب الواردات أقترح تطبيق الحواجز غير الجمركية على كل السلع و الخدمات (نوعية المنتوج، معيارية السلامة الصحية، معيارية التغليف، معيارية عدم التأثير على البيئة، معيارية منشأ المنتوج، معيارية رشادة استهلاك الادارات الحكومية و الوزارات، معيارية أولوية الاستهلاك بالنسبة للعائلة الجزائرية).

و للدينار الضعيف آثار مباشرة هي:

-ارتفاع الأسعار الغير مدعمة (السيارات، قطع الغيار، الدواء، العلاج بالخارج، الملابس).

-ارتفاع فاتورة الدعم الحكومي (مشتقات النفط، الحبوب، الزيوت، السكر، الحليب) ما يضيف عبئا جديدا على ميزانية الدولة (بند الانفاق الحكومي).

[1] بشير مصيطفى، **نهاية الريع"الأزمة و الحل"**، مرجع سابق، ص22-23

-ارتفاع مؤشر التضخم بدءا من الثلاثي الأول 2016 و قد نقترب من التضخم برقمين اثنين (أكبر من 10 بالمئة)

و في جانب السياسة النقدية خفض الدينار يؤدي في مرحلة لاحقة الى رفع سعر الفائدة لدى البنك المركزي لضبط كلفة الاقراض ما يؤدي آليا الى ارتفاع كلفة رأس المال و من ثمة كلفة الاستثمار.

ثالثا: سياستنا التجارية

ان اتجاه تراجع التجارة الخارجية لبلادنا لم يعد اتجاها ظرفيا ناجما عن ظاهرة الصدمة و لكن هيكليا ناجما عن هشاشة نمط الانتاج و ذلك للاتجاه المستمر لتراجع الميزان التجاري على أساس الفصلي خلال الأعوام الأخيرة ثم الوضعية التي آلت عليها سوق النفط منذ 2008 من حيث الاستثمارات و مستوى الانتاج الوطني من جهة و الطلب الخارجي المتوقع للمدى المتوسط من جهة ثانية.

و من المستعجل أن يتم تحرير الاستثمار من العائق البيروقراطي و تشجيع الانتاج المحلي بدل الاستيراد و اطلاق منظومة ذكية لمتابعة استثمارات الانتاج، و أن يتم اطلاق منظومة اليقظة الاستراتيجية في قطاع التجارة و تزويدها ب 3 أجهزة هي :

-قاعدة البيانات الخاصة بتطور متغيرات التجارة الخارجية للجزائر

-شبكة تحليل البيانات

-خلايا اليقضة، مركزيا و محليا، وظيفتها اقتراح أدوات التدخل الحكومي المناسب لضمان توازن السوق.

المطلب الثاني: التنبؤات طويلة الأجل بأسعار النفط

عموما يتوقع الخبراء سيناريو من" الانخفاض طويل الأجل "، حيث تتنبأ العقود المستقبلية لأسواق النفط لعام 2020بأن تكون هذه الأسعار في حدود 60 دولارا، و في نفس السياق تؤكد دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي أن هذا الانخفاض سيتمر من ستة إلى ثماني سنوات وهذا بناء على تتبع تاريخي للعلاقة بين قيمة الدولار الأمريكي وسعر النفط، والتي هي علاقة عكسية فغالبا ما تقترن فترات ضعف الدولار الأمريكي بارتفاع أسعار النفط والعكس صحيح، فالدولار الأمريكي يمر بدورات طويلة المدى من الارتفاع والانخفاض، فبعد انخفاضه خلال الفترة 2002-2011 وهي فترة طفرة أسعار النفط ، عاود الدولار الارتفاع مجددا منذ العام 2012، وتزداد الاحتمالات بأن يظل الدولار قويا لفترة أطول من 6 الى 8 سنوات، وهذا في ظل قرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع معدل الفائدة الرئيسي في 16 شهر ديسمبر 2015 بربع نقطة مئوية

وأن يستمر الرفع تدريجيا مستقبلا،و بالتالي سحب السياسة النقدية التوسعية الاستثنائية التي بدأها أثناء الأزمة المالية العالمية. وهذا التشديد النقدي الأمريكي ستكون لها انعكاسات وخيمة على الاقتصاد العالمي حيث رجح تراجع التدفقات الرأسمالية الداخلة إلى اقتصاديات الأسواق الصاعدة ، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم آثار ضعف أسعار السلع الأولية، وزيادة تكاليف التمويل الدولية، وهو مايعني أن الآفاق الخارجية للاقتصادات النفطية خلال الفترة 2014-2022 ليست واعدة[1]

نشرت الوكالة الدولية للطاقة مؤخرا توقعات جديدة بخصوص اشارات النفط و في مقدمتها زيادة المخزونات في منطقة التعاون الأوربي و المراكز الصناعية الى 3.1 مليون برميل و ارتفاع فائض العرض الى 800 ألف برميل ، كما عدلت الوكالة توقعاتها السابقة بخصوص نمو الطلب العالمي على النفط نحو الانخفاض بواقع

[1] عبد الحميد مرغيت، مرجع سابق، ص 2 ص3

100ألف برميل يومي، وجميعها اشارات غير مطمئنة البتة لو تستمر (أوبك) في سلوكها الانتاجي الحالي و الذي بلغ ذروته منذ 2008.[2]

[2] بشير مصيطفى، مرجع سابق، ص 27

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل يتضح لنا أن لتقلبات أسعار النفط و المتغيرات الاقتصادية الأساسية علاقة طردية حيث كلما انخفض سعر النفط تدهور الميزان التجاري للدولة، و انخفض احتياطي الصرف، فالآونة الأخيرة ابتداءا من منتصف سنة 2014 الى يومنا هذا عرفت انخفاضا حادا في سعر النفط، و هو الأمر الذي انعكس على الاقتصاد الجزائري ككل ، مما أدى بالحكومة الجزائرية أخذ بعض الاجراءات الوقائية لحماية الدولة من الأزمة و النهوض مجددا. كما أشارت تنبؤات أسعار النفط أن هذا الانخفاض سيستمر من 6 الى 8 سنوات.

الخاتمة:

إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد صغير مفتوح على العالم الخارجي بصادرات نفطية مقدرة بحوالي 98% ، ولكن سعر النفط لا يتميز بالاستقرار في السوق العالمية لتعرضه للعديد من الصدمات العنيفة، حيث أن سعره ارتفع في سنة 2008 التي تصادف الأزمة العالمية و انخفض في منتصف 2014 و هي الأزمة التي نعاني منها في الآونة الأخيرة و التي تحاول الدولة الجزائرية اتخاذ الاجراءات اللزمة للحد من الأزمة.

نتائج الدراسة:

إن من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

-يحدد سعر النفط وفقا للطلب والعرض في السوق العالمية

-هناك انعكاس لتقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الأساسية في الجزائر

-الاقتصاد الجزائري متوجه الى اقتصاد مبني على الضرائب للحد من الأزمة

صحة الفرضية:

أثبتت الدراسة صحة الفرضية التي تتمثل في أن تقلبات أسعار النفط تؤثر على الاقتصاد الجزائري و ذلك من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية و سياسات الحكومة.

التوصيات:

من بين أهم التوصيات التي توصي إليها هذه الدراسة:

-إن الزيادة في أسعار النفط لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي سينعكس ايجابا على المتغيرات الاقتصادية للدولة على المدى القصير ولكن على المدى البعيد يؤدي إلى أثار سلبية لذلك يجب وضع سياسة كلية بعيدة المدى، والتحرك إلى مصادر الطاقة البديلة.

-تبني استراتيجية شاملة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وترشيد الثروة البترولية.

-التوجه إلى القطاعات البديلة مثل الزراعة والسياحة والتنويع في صادرات الاقتصاد الجزائري من أجل تفادي صدمات هذا الأخير.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

إبراهيم عبد الله إسماعيل، **صناعة النفط العربية**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت،. 1983

بربماكوف الكسندر، **نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية**، كتاب، ترجمة باسم خليل، دار ألف باء للطباعة والنشر، بيروت،1984

بربمانكوف الكسندر، ترجمة بسام خليل، **الاقتصاد السياسي للدول الرأسمالية الاحتكارية المعاصرة**، المجلد الأول، موسكو، 1970

بشير مصيطفى، **اقتصادنا " الفرصة المتبقية"**، جسور للنشر و التوزيع، الجزائر، 2016

بشير مصيطفى، **نهاية الريع"الأزمة و الحل"**، جسور للنشر و التزيع، الجزائر، 2015

حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، كتاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2000

الدوري أحمد،" **محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983

علي خليفة الكواري، **الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية :حالة أقطار مجلس التعاون الخليج العربي**، كتاب، بدون دار نشر، سنة2009

قصي عبد الكريم ابراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2010

محمد الخروشي، **حروب الامتيازات وأسعار النفط في منظمة الأوبك**، كتاب، مطابع مؤلفي بربيس، طرابلس، 1970

محمد الخروشي، **حروب الامتيازات وأسعار النفط في منظمة الأوبك**، مطابع مؤلفي بربيس، طرابلس، 1970

محمد الكناني و سعود الدريس، **تحرير البترول**، مطابع مدينة الملك عبد العزيز، معهد البحوث البتروكيمياوية، السعودية، 2001

مديحة الحسن الدغيدي، **اقتصاديات الطاقة في العالم و موقف البترول العربي منها**، دار الجيل، لبنان، 1992

الأطروحات والمذكرات:

بوجمعة قويدي، **انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص نقود و مالية، جامعة الشلف، 2008-2009

داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2012،2011

عبد الله جامع، **أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2010 على اقتصاديات النفطية**، دراسة حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة 2012/2001

عبد المالك مياني، **الاقتصاد العالمي للمحروقات " النفط و الغاز الطبيعي**" رسالة مقددمة لنيل شهادة الماجيستير" في العلوم الطبيعة، جامعة الجزائر، 2007

مختار عصماني ، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال البرامج التنموية**، 2001-2014 ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،-2014 2013

همام الشماع، **دراسة اقتصادية مقارنة الأوبك ووكالة الطاقة الدولية وتأثير كل منها على السوق النفطية العالمية**، رسالة ماجستير، جامعة بيروت، لبنان،1987

الملتقيات و المؤتمرات:

أمينة مخلفي، **محاضرات في مدخل الى الاقتصاد البترولي**، الجزء الأول، تخصص اقتاد و تسيير بترولي، جامعة ورقلة، 2013-2014

جيتلي دبرموت، **نفط الخليج العربي الإنتاج والأسعار حتى عام 2020** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002

حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2000

-التقارير:

التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر ديسمبر 2009

التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر ديسمبر 2011

التقرير السنوي 2011 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر ديسمبر 2012

التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر ديسمبر 2014

التقرير السنوي 2014 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر ديسمبر 2015

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

Meidan, Michal **« Le pétrole et la Chine : plus qu'une relation commerciale** ». Afrique contemporaine, 4e trim. 2008

Pargny, François, « Le Ghana va bénéficier des retombées de la manne pétrolière ». Le MOCI – Le Moniteur du commerce international, 4 -17 février 2010

Viktor, David G. « In the tank : making the most of strategic oil reserves ». Foreign affairs, juillet-août 2008

المواقع الالكترونية:

/www.mof.gov.dz

./www.opec.org/opec

www.bank-of-algeria.dz**.**